E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/65
5 February 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، أعده السيد يوزو يوكوتا، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وفقا لقرار اللجنة ١٩٩٥/٧٢

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ١٨	٣
	ألف - الولاية	١ - ٤	٣
	باء - الخلفية التاريخية	٥ - ١٨	٤
أولا -	أنشطة المقرر الخاص	١٩ - ٨٤	٦
	ألف - مقدمة	١٩	٦
	باء - زيارة ميانمار	٢٠ - ٨٣	٦
	جيم - زيارة مخيمين في تايلند	٨٤	١٧

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
ثانيا -	الادعاءات	٨٥ - ١٦٤	١٧
	ألف - حالات الاعدام بدون محاكمة أو باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي	٨٥ - ٩٢	١٧
	باء - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان	٩٣ - ١١٣	١٩
	جيم - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	١١٤ - ١١٧	٢٤
	دال - حريتا التعبير وتكوين الجمعيات	١١٨ - ١٣٣	٢٥
	هاء - حرية التنقل والترحيل القسري	١٣٤ - ١٤٠	٢٨
	واو - حقوق العمل	١٤١ - ١٤٤	٢٩
	زاي - المؤتمر الوطني وعملية إقامة الديمقراطية	١٤٥ - ١٥٢	٣١
	حاء - التحرك نحو المصالحة مع المتمردين	١٥٣ - ١٦٠	٣٢
	طاء - معاملة السكان المسلمين في ولاية راخين	١٦١ - ١٦٤	٣٣
ثالثا -	الاستنتاجات والتوصيات	١٦٥ - ١٨٠	٣٤
	ألف - الاستنتاجات	١٦٥ - ١٧٩	٣٤
	باء - التوصيات	١٨٠	٣٧

المرفقات

الأول -	مقتطف من قانون السجون لعام ١٨٩٤ (المادة ٤٠، ٧٨٤)	٤٠
الثاني -	التوجيه رقم ١٢٥ الذي يحظر الاسهام بالعمل بدون أجر في مشاريع التنمية الوطنية	٤١
الثالث -	التوجيه رقم ٨٢ لوقف الحصول على عمل بدون تعويض من السكان المحليين في مشاريع الري	٤٢

مقدمـــة

ألف - الولاية

١- يرد وصف ولاية المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار في كل من تقارير المقرر الخاص السابقة المقدمة إلى الجمعية العامة (A/47/651 وA/48/578 وA/49/594 وA/50/568) وإلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1993/37 وE/CN.4/1994/57 وE/CN.4/1995/65). وبموجب الولاية التي حـُددت أصلا في قرار لجنة حقوق الإنسان ٥٨/١٩٩٢ والتي مددتها هذه اللجنة مؤخرا بقرارها ٧٢/١٩٩٥ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٩٥ (الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقرره ٢٨٣/١٩٩٥ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥)، طـُلب إلى المقرر الخاص إقامة أو مواصلة الاتصالات المباشرة مع حكومة وشعب ميانمار، بمن فيهم الزعماء السياسيون المحرومون من حريتهم، وأسرهم ومحاموهم، لبحث حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وتتبع أي تقدم يحرز من أجل نقل السلطة إلى حكومة مدنية، وصياغة دستور جديد، ورفع القيود عن الحريات الشخصية، وإعادة حقوق الإنسان إلى أصحابها في ميانمار. وحثت اللجنة، في قرارها ٧٢/١٩٩٥، حكومة ميانمار على أن تتعاون تعاونا كاملا ودون تحفظ مع اللجنة والمقرر الخاص، وأن تضمن، تحقيقا لهذه الغاية، أن يتمكن المقرر الخاص فعليا من الالتقاء الحر مع أي شخص في ميانمار يرى أن من المناسب الاجتماع به في أدائه لولايته، ويشمل ذلك داو أونغ سان سوكي؛ ورجت اللجنة من الأمين العام تقديم كل المساعدة اللازمة إلى المقرر الخاص؛ ورجت من المقرر الخاص تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين وإلى اللجنة في دورتها الثانية والخمسين.

٢- وتشتمل القضايا الجوهرية التي تطرقت إليها لجنة حقوق الإنسان في القرار ٧٢/١٩٩٥ على جوانب الاهتمام التالية: إن العملية الانتخابية التي بدأت في ميانمار بإجراء الانتخابات العامة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٠ لم تصل بعد إلى خاتمتها، وإن الحكومة لم تنفذ بعد التزاماتها باتخاذ جميع التدابير اللازمة في سبيل إقامة الديمقراطية في ضوء هذه الانتخابات؛ وإن الكثير من الزعماء السياسيين، ولا سيما الممثلون المنتخبون، لا يزالون محرومين من حريتهم؛ وإن داو أونغ سان سوكي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، لا تزال تخضع للإقامة الجبرية؛ وإن هجوما شـُن مؤخرا ضد اتحاد كارين الوطني والطلاب البورميين النشطين وجماعات أخرى من المعارضة السياسية، مما أسفر عن نزوح لاجئين إلى تايلند. كما أعربت اللجنة عن بالغ قلقها بشأن استمرار حدوث انتهاكات جسيمة لمجموعة متنوعة من الحقوق الأساسية، من بينها ممارسة السخرة، بما في ذلك العتالة القسرية، والتشريد القسري للسكان.

٣- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة حقيقة أن حكومة ميانمار قد انضمت إلى اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩؛ وسحبت تحفظات كانت قد أبدتها فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل، وأطلقت سراح عدد من السجناء السياسيين، استجابة لمشاعر القلق التي أعرب عنها المجتمع الدولي مرارا وتكرارا؛ واستقبلت المقرر الخاص لدى زيارته ميانمار؛ واحترمت اتفاقات وقف إطلاق النار مع الجماعات الإثنية.

٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قدم المقرر الخاص تقريرا أوليا إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة (A/50/568). والتقرير الحالي الشامل مقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين لتنظر فيه.

باء - الخلفية التاريخية

٥- في عام ١٩٤٨، نال اتحاد ميانمار (الذي كان يسمى بورما يومئذ) استقلاله من الحكم الاستعماري البريطاني. ومن عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٢، حكم البلد نظام ديمقراطي برلماني استنادا إلى دستور ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ الذي نص على نظام اتحادي للحكم مع الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وكانت الولايات في ظل الاتحاد تعتبر متمتعة بالحكم الذاتي. وكان للأقليات الإثنية بموجب المادة ٢٠١ من دستور عام ١٩٤٧ الحق نظريا في الانفصال عن الاتحاد، ولكن، بموجب المادة ٢٠٢، لم يكن ممكنا ممارسة هذا الحق إلا بعد انقضاء ١٠ سنوات من تاريخ العمل بالدستور. وفي آذار/مارس ١٩٤٨، بدأ الحزب الشيوعي البورمي تمردا مسلحا ضد حكومة بورما في ذلك الوقت. ومن عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦١، انضمت جماعات من أقليات إثنية شتى إلى التمرد المسلح.

٦- وفي آذار/مارس ١٩٦٢، استولى اللواء ني وين على السلطة بانقلاب. وأنشأ نظاما للحكم يقوم على الحزب الواحد (حزب برنامج بورما الاشتراكي) في ظل السيطرة العسكرية. وشرع في برنامج عرف باسم "طريق بورما إلى الاشتراكية". وفي عام ١٩٧٤، وضع دستور جديد كرس حكم الحزب الواحد.

٧- ومع اقتراب عام ١٩٨٨، بدأت مظاهرات في كافة أرجاء البلاد كرد فعل على كبت كافة الحريات المدنية والسياسية منذ الإطاحة بالحكومة الدستورية في عام ١٩٦٢ وعلى الفشل الاقتصادي الناجم عن سياسة "طريق بورما إلى الاشتراكية".

٨- ومن آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ١٩٨٨، تظاهر الطلاب والعمال والرهبان مطالبين بمزيد من الحرية والديمقراطية، إلا أن الجيش اتخذ تدابير قاسية لسحق المظاهرات. واعتقل مئات المدنيين وأصيب كثيرون بإصابات خطيرة أو لقوا حتفهم من جراء سوء المعاملة أثناء احتجازهم. وأعدم كثيرون بإجراءات موجزة أو بصورة تعسفية. وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٨، فرضت الحكومة حظرا على كافة التجمعات العامة.

٩- وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٨، استقال اللواء ني وين من زعامة الحزب ووعد بتنفيذ إصلاح اقتصادي وتنظيم استفتاء لإنهاء حكم الحزب الواحد وإقامة نظام متعدد الأحزاب. ومع ذلك، استمرت المظاهرات فهاجم الجيش وشرطة مكافحة الشغب المتظاهرين. وأفادت الأنباء عن مقتل نحو ٣ ٠٠٠ شخص خلال شهر آب/أغسطس وحده. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، استولى العسكريون على السلطة وشُكل مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام برئاسة رئيس الأركان الفريق أول ساو ماونغ. وتم حل الجمعية الوطنية (بييثو هلوتاو) ومجلس الدولة وغيرهما من الهيئات الحكومية. ووعد مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام بإجراء انتخابات حرة، إلا أن داو أونغ سان سوكي، ابنة اللواء أونغ سان (بطل الاستقلال الوطني الذي اغتيل عام ١٩٤٧) والأمينة العامة للعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، مُنعت من الاشتراك في الحملة الانتخابية بحجة أن لها اتصالات غير مشروعة مع منظمات المتمردين. وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٩، اعتُقلت داو أونغ سان سوكي على أيدي قوات الحكومة. وأبقيت قيد الإقامة الجبرية بدون محاكمة، وفي عام ١٩٩١، منحت جائزة نوبل للسلام. واعتُقل أيضا كثيرون آخرون، بمن فيهم معظم كبار زعماء المعارضة السياسيين.

١٠- وفي ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٠، أجريت انتخابات عامة حصل فيها حزب المعارضة الرئيسي (العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية) على ٨١ في المائة من المقاعد (٣٩٢ مقعدا من أصل مجموع المقاعد البالغ

٤٨٥) وعلى ٦٠ في المائة من الأصوات. إلا أن مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام أجـّل إعلان نتائج الانتخابات رسميا ليتيح للجنة الانتخابات التي شكلها أن تفحص بيانات مصروفات جميع الممثلين المنتخبين.

١١- وبدءا من أوائل عام ١٩٩٢، أفادت الأنباء بحدوث نزوح جماعي لمسلمي ميانمار من ولاية راكين إلى بنغلاديش. فإن ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٥٠ شخص منهم التمس اللجوء خوفا من الاضطهاد. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وقعت حكومتا ميانمار وبنغلاديش اتفاقا يقضي بعودة اللاجئين الطوعية والآمنة. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، كان قد عاد إلى ميانمار نحو ٠٠٠ ٤٠ لاجئ بموجب هذا الترتيب.

١٢- وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وقعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة ميانمار مذكرة تفاهم في محاولة لكفالة عودة الأشخاص الذين كانوا قد تركوا البلاد قاصدين بنغلايش إلى وطنهم طوعا وبأمان. وكانت مذكرة التفاهم هذه مشابهة لتلك التي وقعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة بنغلاديش في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣. وعبرت الحكومتان عن رضاهما عن الاتفاق وعن مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إذ إن مسؤولية بلد اللجوء هي ضمان طوعية العودة إلى الوطن، بينما مسؤولية ميانمار هي ضمان السلامة بعد العودة. وقد بلغ مجموع عدد الذين عادوا إلى ميانمار بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ونهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أكثر من ٠٠٠ ١٩٠ لاجئ من أصل ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ تقريبا.

١٣- وفي نيسان/أبريل ١٩٩٢، أصبح اللواء ثان شوي رئيسا لمجلس الدولة لإعادة القانون والنظام بعد استقالة الفريق أول ساو ماونغ من منصبه لأسباب صحية. ومنذ هذا التغيير في القيادة، أُعلن عن عدد من السياسات الجديدة، وتم تنفيذها، بما فيها: إطلاق سراح العديد من الزعماء السياسيين المحتجزين (بمن فيهم رئيس الوزراء السابق أو نو، مع استثناء داو أونغ سان سوكي)، وعقد مؤتمر وطني لوضع المبادئ والخطوط التوجيهية لدستور جديد؛ والتصريح لأسرة داو أونغ سان سوكي بزيارتها، وفتح الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى؛ ورفع منع التجول وإلغاء الأحكام العرفية؛ ومنع المحاكم العسكرية من النظر في القضايا المدنية.

١٤- وفي ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، عـُقد المؤتمر الوطني وشارك فيه ٧٠٢ مندوب في ثماني فئات كما يلي: (أ) ممثلو الأحزاب السياسية، بما فيها العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية (٤٩)؛ و(ب) ممثلون انخبوا في انتخابات عام ١٩٩٠ (١٠٧)؛ و(ج) ممثلو الجماعات العرقية الوطنية (٢١٥)؛ و(د) ممثلو الفلاحين (٩٣)؛ و(هـ) ممثلو العمال (٤٨)؛ و(و) ممثلو المثقفين والفنيين (٤١)؛ و(ز) ممثلو موظفي الخدمة العامة (٩٢)؛ و(ح) شخصيات مدعوة أخرى (٥٧). وقد تأجل انعقاد المؤتمر الوطني عدة مرات لأسباب غير واضحة تماما للمراقبين الخارجيين.

١٥- وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٩٥، أطلقت حكومة ميانمار سراح اثنين من القادة البارزين في العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، هما أوكي ماونغ وأو تين أو.

١٦- وعندما انفضّ المؤتمر الوطني في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، صرح رئيس المؤتمر الوطني ورئيس المحكمة العليا أو أونغ تو بأنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشان وضع المبادئ لتعيين المقاطعات الذاتية الإدارة والمناطق الذاتية الإدارة في فصل الدستور المعنون "هيكل الدولة".

١٧- وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، أعلنت حكومة ميانمار أنه تم رفع القيود المفروضة على داو أونغ سان سو كي، بعد عشر سنوات من الإقامة الجبرية، وأنه قد أطلق سراحها دون شروط.

١٨- وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أعادت حكومة ميانمار عقد المؤتمر الوطني، والمواضيع المطروحة على جدول أعماله الحالي هي: الهيئة التشريعية؛ والسلطة التنفيذية؛ والسلطة القضائية. وكما حدث في الجلسات السابقة، حضر جلسة الافتتاح العامة، ضمن من حضر، خمسة مندوبين من العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية كانوا من بين مجموعة مندوبي الأحزاب السياسية، و٨١ ممثلا منتخبا من العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، كانوا ضمن مجموعة الممثلين المنتخبين. وبعد كلمة الافتتاح التي ألقاها الفريق ميو نيونت، رئيس اللجنة الداعية إلى عقد المؤتمر الوطني، قرر ممثلو ومندوبو العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية الانسحاب من المؤتمر ومقاطعة جلساته الجارية. وقال زعماء العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية إن مندوبيها لن يحضروا المؤتمر مرة أخرى إلا إذا بدأت السلطات العسكرية حوارا مع زعماء الحزب. وبعد انسحاب أعضاء العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، التي خُصص لها مجرد ١٥ في المائة من المندوبين البالغ عددهم ٧٠٢ برغم فوزها بنسبة ٨٠ في المائة من المقاعد في الانتخابات العامة عام ١٩٩٠، دعا رئيس المؤتمر المندوبين الباقين إلى مواصلة أعماله وفقا للترتيبات الأصلية.

أولا - أنشطة المقرر الخاص

ألف - مقدمة

١٩- يتعيَّن على المقرر الخاص، فيما يتعلق بجهوده التي بذلها لتنفيذ الولاية التي عُهد بها إليه بموجب قرار اللجنة ١٩٩٥/٧٢، أن يذكر أن ما اتخذته الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك من تدابير تقييدية نتيجة للأزمة المالية قد سببت له صعوبات ضخمة وأعاقت أنشطته بصورة شديدة. وبوجه خاص، يود المقرر الخاص أن يسجل خيبة أمله بخصوص حقيقة أن رحلته إلى ميانمار قد صدر تصريح بها بإجرائها خلال ٢٤ ساعة فقط من تاريخ التبليغ، وأنه لم يتم تعيين مترجم شفوي له لكي يمكّنه من القيام بهذه المهمة الهامة جدا على نحو يتصف بالكفاءة والفعالية. وهذا يتعارض مع الفقرة ٢٤ من قرار اللجنة الذي ينص تحديدا على أن اللجنة "ترجو من الأمين العام أن يتيح للمقرر الخاص كل المساعدة اللازمة".

باء - زيارة ميانمار

٢٠- في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وجّه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة ميانمار طالبا السماح له بزيارة البلد في الفترة من ٨ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أُخبر المقرر الخاص، في رسالة من الممثل الدائم لميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بأنه تمت الموافقة مبدئيا على الموعد المقترح لزيارته. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بعث المقرر الخاص برسالة أخرى إلى حكومة ميانمار طلب فيها إجراء مقابلات مع كبار المسؤولين الحكوميين وعقد اجتماعات في ظروف تكفل السرية التامة مع قادة الأحزاب السياسية، بمن فيهم من هم محتجزون أو خاضعون لقيود. كما طلب المقرر الخاص أن تتاح له إمكانية الاتصال الكامل والحر بكافة الأفراد، ممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، الذين قد يرى أن من الضروري الاجتماع بهم لتنفيذ ولايته، أو الذين قد يكونون أبدوا الرغبة في الاجتماع به. وطلب كذلك أن يؤذن له بزيارة السجون ومراكز الاحتجاز الأخرى، وأن تتاح له إمكانية الاتصال بصورة

سرية وخالية من القيود بالمحتجزين. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المقرر الخاص أن تتاح له فرصة الوصول الكامل إلى مناطق أخرى في البلد، وخاصة إلى ولايتي شان وكاشين، بغرض زيارة بعض مواقع التنمية أو التشييد، وتحديدا، محطة مونغ كوان لتوليد الكهرباء حيث يقال إن الكثيرين من العمال يعملون بالسخرة، وطريق ميتيكيانا - سووبرابوم أو طريق ميتيكانا - شيبوي لوخونغن.

٢١- وقد قام المقرر الخاص بزيارة ميانمار في الفترة من ٨ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وكان قبل قيامه بالزيارة قد أجرى اتصالات متعددة مع الممثل الدائم لميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومع وزير الخارجية اللذين أبديا تعاونا كاملا ويسَّرا تحقيق الزيارة. وتم خلال الزيارة تلبية كافة طلبات المقرر الخاص المتعلقة بعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين. وبالمثل، كانت زيارة ولايتي شان وكاشين ميسرة بفضل جلسات التزويد بالمعلومات والاجتماعات والزيارات الملائمة. وخلال هذه الزيارة، تمتع المقرر الخاص بحرية الحركة وحرية الاتصال بالأشخاص العاديين وغيرهم من الأشخاص ذوي الأهمية، مع بعض الاستثناءات البارزة التي سيشار إليها فيما بعد. ويود المقرر الخاص أن يسجل تقديره العميق لحكومة ميانمار على تعاونها بتيسيرها زيارته للبلاد وباستجابتها لطلباته للحصول على معلومات وتوضيحات.

٢٢- وفي يانغون، قابل المقرر الخاص ممثلي الحكومة التالية أسماؤهم: الفريق خين نيونت، الأمين الأول لمجلس الدولة لإعادة القانون والنظام، وأو نيونت سوي، نائب وزير الخارجية، والفريق ميا ثين، وزير الشؤون الداخلية، والعميد د. ا. أبيل، وزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية، واللواء أي كياو، وزير الإعلام، وأو ثا تون، النائب العام، وأو أونغ تو، رئيس المحكمة العليا.

٢٣- وقام المقرر الخاص، خلال زيارته لميانمار، بزيارة المؤسسات والمرافق الحكومية التالية: سجن إنسين وسجن ميتكيينا.

٢٤- واجتمع المقرر الخاص بممثلين للأحزاب السياسية التالية المشاركة في المؤتمر الوطني الذي يقوم بصياغة الدستور الجديد لاتحاد ميانمار: العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، وعصبة كايين للاتحاد، وحزب الوحدة الوطنية.

٢٥- وإذ ترد المعلومات ووجهات النظر التي حصل عليها المقرر الخاص خلال زياراته واجتماعاته، تحت عناوين المواضيع ذات الصلة أدناه، فإن المقرر الخاص يوجه الانتباه هنا إلى الجوانب البارزة للزيارات والاجتماعات المشار إليها أعلاه.

١- الاجتماع بالأمين الأول

٢٦- استقبل الأمين الأول لمجلس الدولة لإعادة القانون والنظام، الفريق خين نيونت، المقرر الخاص في وزارة الدفاع صباح يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وناقشا التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبادلا الآراء في حوار صريح ومفتوح ومطوَّل حول القضايا المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية إلى ميانمار.

٢٧- ووصف الفريق خين نيونت المبادرات المختلفة في المجالين السياسي والاجتماعي وفي مجال التنمية الاقتصادية، التي اتخذتها الحكومة منذ أن تقلدت مقاليد الحكم في عام ١٩٨٨، لكي تحقق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والنهوض بالأوضاع الاجتماعية.

٢٨- وقال الفريق خين نيونت، في موضوع التنظيم السياسي العام للدولة، إن استقرار الدولة هو الشرط الأساسي لتنمية اتحاد ميانمار. وعلى ذلك، تُعتبر إعادة التوحيد الوطني أحد العناصر الأساسية لسياسة الحكومة الرامية إلى إقرار السلم والاستقرار السياسي. وأضاف أن النجاح يتحقق في إنجاز هذه المهمة حيث إن ١٥ من أصل ١٦ جماعة إثنية مسلحة قد عادت إلى "الحظيرة القانونية" عودة لم يسبق لها مثيل.

٢٩- ووصف الفريق خين نيونت للمقرر الخاص عددا من المبادرات التي اضطلعت بها الحكومة في القطاع الاقتصادي بغية تحسين حياة الشعب وتنمية جميع الأقاليم وتضييق الفجوات بين الأغنياء والفقراء وبين المناطق الحضرية والريفية. وفي هذا الصدد، استشهد الفريق خين نيونت بتنفيذ مشاريع عديدة اضطلعت بها الحكومة، مثل بناء الطرق والجسور، والخطوط الحديدية، ومحطات توليد الكهرباء من القوة المائية، والخزانات. وقال إن جهودا خاصة تُبذل لتنمية المناطق الواقعة على الحدود، حيث أنفق مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام بالفعل أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي على مشروعات تستهدف تحسين الهياكل الأساسية في تلك الأقاليم والنهوض بمستوى معيشة السكان المعنيين. وأشار إلى أن الحكومة تتخذ عددا من التدابير لزيادة الإنتاج الزراعي، وذلك بالاستثمار في مشروعات استزراع المناطق القاحلة ومد شبكات الري بما في ذلك مشروعات تخزين مياه الأمطار ومياه الضخ لاستعمالها عند الحاجة إليها. وقد بلغ مجموع السدود التي بنيت في عهد مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام ٥٢ سدا فضلا عن عدد من المشاريع الأخرى التي هي قيد التنفيذ.

٣٠- وفيما يتعلق بمشاريع التنمية هذه، قال الفريق خين نيونت إن القصص القاذفة التي تُروى عن السخرة ليست سوى افتراءات كاذبة أطلقها أشخاص عديمو الذمّة والضمير لا يريدون أن يشهدوا ميانمار وهي تنمو في ظل الحكومة الحالية أو أطلقتها جماعات متمردة. وقال إن الناس في ميانمار يدينون بالديانة البوذية ويرغبون في المساهمة طوعا في المشاريع التنموية، إيمانا منهم بأنهم سيكونون أول من يقطف ثمارها في الدنيا والآخرة.

٣١- وفيما يتعلق بالقطاع الاجتماعي، يجري السعي لتحقيق تقدم من أجل تعزيز الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي، الأمر الذي يمهّد الطريق لبزوغ دولة تنعم بالسلم والرضاء والحداثة. وتسعى الحكومة إلى صون الطابع الوطني والتراث الثقافي وإلى رفع مستوى التعليم والصحة للسكان برمتهم.

٣٢- وفي موضوع حقوق الإنسان عموما، ذكر الفريق خين نيونت أن أخلاق شعب ميانمار ومفاهيمه وأسلوب حياته قد طبعتها وشكلتها التعاليم البوذية التي تنسجم مع معايير حقوق الإنسان الدولية وتحظر القتل والتعذيب والعنف بشكل عام.

٣٣- وفيما يتعلق بالأسئلة المحددة التي طرحها المقرر الخاص بشأن انعدام حرية التعبير ووجود قيود على توزيع المنشورات من قبل الأحزاب السياسية، ذكر الفريق خين نيونت أن من شأن أنشطة كهذه في الوقت الحالي أن تضر بالاستقرار والسلم السائدين في القطر. وأضاف أن الوقت غير ملائم للبلد لفتح الباب

على مصراعيه للديمقراطية. فالأولوية الرئيسية هي تلافي "الفوضى". وبناء على ذلك، تسعى الحكومة أولا إلى أن تعلّم الشعب أن يتصرف وفق المبادئ الديمقراطية. وأضاف أن النظام الديمقراطي لا يمكن إقامته إلا في ظل السلم والهدوء والرخاء لا في ظل الفوضى وتفكك وحدة الأمة وغياب النظام.

٣٤- وفيما يتعلق بالقبض على عدد من الطلبة خلال جنازة رئيس الوزراء السابق أو نو والقبض على ثلاثة من الزعماء السياسيين في منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٥، قال الأمين الأول إن رجال السياسة هم أحرار تماما لممارسة نشاطهم وللتجول بحرية في أرجاء القطر بتصريح من الحكومة. ولكن، لا يمكن السماح لهم بتعكير صفو السلم والهدوء أو بالإخلال بالنظام. وإلا، فإن الأوضاع في القطر ستتدهور، وبالتالي، ستعاني من ذلك أغلبية السكان. ولذلك، كان لزاما على مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام، بوصفه حكومة مسؤولة، أن يأخذ بعين الاعتبار الشواغل الاقتصادية والسياسية بما في ذلك الشواغل الأمنية. وبذلك برّر الأمين الأول عمليات القبض على ثلاثة من المعارضين النشطين وعلى الطلبة. وردا على الطلب المحدد الذي وجهه المقرر الخاص للاجتماع بهم في سجن إنسين، قال الأمين الأول إن من الصعب تلبية طلبه لأن المحتجزين سيدلون إليه برأي كاذب وسلبي عن البلد بسبب الإجراءات القانونية التي اتخذت ضدهم.

٣٥- وأكد الأمين الأول للمقرر الخاص ان مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام يجري اتصالا مباشرا مع داو أونغ سان سو كي، إلا أن الحكومة محملة بالكثير من المهام الهامة الواجب إنجازها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث أن استئناف حوارها مع داو أونغ سان سو كي ليس أمرا ذا أولوية في الوقت الراهن.

٣٦- وفيما يتعلق بإمكانية قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارات لأماكن الاحتجاز في ميانمار، عزا الأمين الأول فشل المفاوضات إلى الموقف "القاسي والفظ" لرئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأضاف أن الحكومة سبق أن أعلنت للجنة الدولية للصليب الأحمر أن عليها أن تواصل الحوار الدائر في هذا الصدد بما أنهما يتعاونان في حالات أخرى كثيرة.

٣٧- وفيما يتعلق بإرجاء المؤتمر الوطني، أكد الأمين الأول للمقرر الخاص عدم وجود سبب سياسي وراء هذا القرار. وأوضح أن كثيرين من المندوبين في مجموعات المندوبين المختلفة يميلون إلى الانصراف إلى أعمالهم، ولا سيما الأعمال الزراعية فضلا عن الأعمال الخيرية، في الوقت الذي يصبح فيه موسم الأمطار على وشك الانتهاء. وبناء على ذلك، أعربوا عن رغبتهم في أن يعاد عقد المؤتمر الوطني في تاريخ لاحق. وقد أخذت اللجنة الداعية إلى عقد المؤتمر الوطني بعين الاعتبار رغبات الكثيرين من المندوبين لدى المؤتمر الوطني، فحدّدت يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ كتاريخ لإعادة عقد المؤتمر الوطني، من أجل تمكين جميع المندوبين من الحضور.

٣٨- واختتم الفريق خين نيونت الاجتماع قائلا إن الحكومة تسعى إلى تنمية البلد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإنه، رغم وجود مشاكل، سيجري التغلب على هذه المشاكل. وأضاف أن الحكومة لا يمكن أن تسمح بتدمير القطر أو بتفكيك وحدته ولن تقبل أي ضغط، سواء من الداخل أو من بلدان أخرى. ولن تتوانى في اتخاذ إجراءات، وفقا للقانون، ضد أي نشاط يستهدف بذر بذور الشقاق وتدمير البلد.

٢- الاجتماع بكل من النائب العام ورئيس المحكمة العليا

٣٩- في صباح يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، اجتمع المقرر الخاص بالنائب العام أو ثا تون بعد أن كان قد اجتمع في وقت سابق من الصباح برئيس المحكمة العليا أو أونغ تو.

٤٠- وتركّزت مناقشته مع رئيس المحكمة العليا على المؤتمر الوطني (الذي يرأسه رئيس المحكمة العليا). وقد سرد الوزير العملية منذ بداياتها الأولى، شارحا كيف تألفت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، ومبينا بالتفصيل تشكيل المندوبين لدى المؤتمر الوطني، ومسلطا الضوء على الإنجازات التي تحققت في كل اجتماع من اجتماعات المؤتمر الوطني، منذ أن بدأ عمله في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ حتى التطورات الأخيرة. وفيما يتعلق بالإطار الزمني لصياغة الدستور، أكد الوزير على ضرورة إعطاء الأولوية للمصالحة الوطنية ولإقامة علاقات سلمية فيما بين جميع الجماعات العرقية الوطنية بغية التوصل إلى اتفاق عام في الرأي في البلد وإلى توثيق أواصر الوحدة. وعندما سأل المقرر الخاص عن سبب عدم تزويد كل مندوب من المندوبين لدى المؤتمر الوطني بنسخة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باللغة البورمية، حسبما كان قد أوصى بهذا التزويد، قال الوزير إن من المستحيل توزيع نسخ على ٧٠٠ من المندوبين، ولكن توجد نسخة باللغة الانكليزية في مكتبة المؤتمر. وفيما يتعلق بإرجاء المؤتمر الوطني، أكد وزير العدل للمقرر الخاص عدم وجود سبب سياسي وراء هذا القرار. وأوضح أن كثيرين من المندوبين قد أعربوا عن رغبتهم في أن يعاد عقد المؤتمر الوطني في تاريخ لاحق لأسباب تتعلق بموسم الحصاد وبأنشطة دينية. وقد أخذت اللجنة الداعية إلى عقد المؤتمر الوطني بعين الاعتبار رغبات المندوبين، فحددت يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، كتاريخ لإعادة عقد المؤتمر الوطني من أجل تمكين جميع المندوبين من الحضور.

٤١- ودارت الناقشة مع النائب العام أو ثا تون حول التشريع الجديد، مثل إصلاح التشريع الموجود في ميانمار، الذي يُعتبر النائب العام مسؤولا عنه سواء بمقتضى منصبه الحكومي أو بوصفه رئيسا للجنة تعديل القانون. وردا على استفسارات المقرر الخاص بشأن نية الحكومة النظر في الانضمام إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وإلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أوضح النائب العام أن دور وظيفته هو دور تقني واستشاري في الأساس، وبناء على ذلك، ليست لهذه الوظيفة سلطة بخصوص قرارات سياسية كهذه.

٤٢- وردا على أسئلة المقرر الخاص بشأن التعاون بين حكومة ميانمار واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ذكر النائب العام للمقرر الخاص أن هيئة مكتبه قد أمعنت النظر في مشروع مذكرة التفاهم وأجرت بعض التعديلات فيها بغية جعلها تتفق مع القوانين الوطنية. وأشار إلى أن المتطلبات النموذجية للجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص زيارة أماكن الاحتجاز وعقد اجتماعات خصوصية مع السجناء قد رفضت بسبب مخالفتها لقانون ميانمار، وعلى وجه التحديد، للحكم رقم ٧٨٤ من الباب ٤٠ من قانون السجون، الذي يقضي بأن "تجري كل مقابلة مع سجين مدان بحضور موظف من موظفي السجن... يكون موجودا في مكان يسمح له برؤية وسماع ما يحدث" (انظر المرفق الأول).

٣- الاجتماع مع وزير الإعلام

٤٣- في صباح ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، اجتمع المقرر الخاص باللواء آي كياو، وزير الإعلام، وبأعضاء لجنة الإعلام التي يرأسها الوزير. وقدَّم الوزير معلومات بشأن توافر المطبوعات الوطنية والدولية في ميانمار. ومع ذلك، أخبر الوزير المقرر الخاص، في رده على سؤال بشأن حرية التعبير وبشأن ما إذا كانت توجد في ميانمار مطبوعات مستقلة بأن الصحف والمجلات والنشرات الكتابية والإذاعة المتلفزة تخضع داخل ميانمار لمراقبة الحكومة وفحصها. وأضاف أن الأوضاع التي تسمح بإطلاق حرية وسائل الإعلام لا تتوفر في الوقت الحاضر وأنه لم يُتخذ بعد قرار في هذا الصدد.

٤٤- وردا على اقتراح قدمه المقرر الخاص بشأن نشر المطبوعات التي تشير إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، قال اللواء آي كياو إن معظم الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان متضمنة في المطبوعات الخاصة بالبوذية. ومن ثم، تنتفي الحاجة إلى وجود مطبوع محدد يشير إلى معايير حقوق الإنسان.

٣- الاجتماع بوزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية

٤٥- في صباح ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، اجتمع المقرر الخاص بالعميد د. أ. أبيل، وزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية. وقد قدم الوزير ايضاحات حول اقتصاد ميانمار، والمشاريع والإنجازات الاقتصادية، وقوانين الاستثمار وإجراءاته وإمكاناته، والقوانين واللوائح المعدلة لتتماشى مع اقتصاد السوق الموجه. وإذ أعرب العميد أبيل عن ثقته في النمو الاقتصادي المطرد، أشار إلى الجهود الخاصة التي تُبذل لدفع عجلة تنمية القطاع الزراعي إلى الأمام بهدف توفير الغذاء الكافي للأمة وزيادة الصادرات. وقال إن المزارعين يلقون التشجيع لزراعة محصولين في الأرز في السنة من أجل زيادة دخلهم والمساهمة في رفع مستويات معيشتهم.

٤٦- وفيما يتعلق بالادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من جهة السخرة، أنكر وزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية وجود ممارسة كهذه وقال إن الادعاءات لا أساس لها من الصحة اطلاقا وان ممارسة كهذه غير ذات مغزى من الناحية الاقتصادية. وأوضح أن السكان المحليين يتطوعون بالعمل في أوقات فراغهم للمساهمة في المشروعات المجتمعية التي تعود عليهم بالنفع المباشر، مثل بناء طريق أو جسر أو مدرسة أو مستوصف أو دير.

٥- الاجتماع بوزير الشؤون الداخلية

٤٧- في صباح ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، اجتمع المقرر الخاص بالفريق ميا ثين، وزير الشؤون الداخلية.

٤٨- وردا على السؤال المحدد الذي وجهه المقرر الخاص طالبا الحصول على معلومات عما إذا كان أي موظف عمومي أو ضابط شرطة قد حوكم أو حكم عليه أو فصل من وظيفته أو عوقب لاشتراكه في أي انتهاك ثابت لحقوق الإنسان، قال الفريق ميا ثين للمقرر الخاص إنه ليست لديه أية معلومات من هذا القبيل وشرح له القواعد واللوائح التي يجب أن تتبعها إدارة التحقيقات الخاصة في حالة حدوث أية انتهاكات.

وأشار إلى أن أي قضية تنطوي على انتهاك يجب أن تحال إلى الوزارة المعنية وتتولى محكمة مختصة النظر فيها. وفي حالة وقوع جرائم جسيمة، مثل القتل العمد أو الاغتصاب، يجوز احالة القضية إلى محكمة عادية لضمان النزاهة.

٤٩- وفيما يتعلق بمسألة السخرة بالذات، قال المقرر الخاص للفريق ميا ثين إنه قد نمى إلى علمه، أثناء وجوده في ميانمار، وجود "توجيه سري" يستهدف الثني عن ممارسة العمل القسري بدون أجر، وطلب الحصول على نسخة رسمية من هذه الوثيقة. ولم ينكر الوزير وجود توجيه كهذا ووعد المقرر الخاص بإعطائه نسخة قبل مغادرته القطر، وذلك رغم أن مسألة كهذه تُعتبر "سرية" ويود المقرر الخاص أن ينوّه بأنه قد تلقى بالفعل نسخة من كلا التوجيهين قبل مغادرته القطر. وهما يردان في المرفق الثاني بهذا التقرير.

٥٠- وفيما يتعلق بمركز اللاجئين المسلمين الذين عادوا من بنغلاديش إلى ميانمار، أحاط وزير الشؤون الداخلية المقرر الخاص علما بأن الحكومة قد وافقت على منح العائدين الذين تتجاوز سنهم ثمانية عشر عاما وثيقة هوية شخصية يطلق عليها وصف "بطاقة هوية شخصية مؤقتة". وأضاف أن وثائق الهوية الشخصية هذه لا تغير مركز الأشخاص المعنيين وذكر الفريق ميا ثين بأن سكان ولاية راخين المسلمين لا يُعتبرون من مواطني ميانمار بموجب لوائح التجنس الحالية حتى إنهم ليسوا مسجلين بصفة من يسمون بالمقيمين الأجانب. وأضاف أنه، بناء على ذلك، لا تسمح لهم حالتهم من حيث مركزهم بالتنقل داخل القطر.

٦- الاجتماع بداو أونغ سان سو كي وبزعماء العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية

٥١- اجتمع المقرر الخاص مرتين، خلال إقامته في يانغون، بداو أونغ سان سو كي وذلك في ١٠ و١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وحضر كلا الاجتماعين كل من أو أونغ شوي، وأو تين أو، وأو كي ماونغ وغيرهم من ممثلي العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية. وتناولت المناقشة الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ميانمار، وجرى تبادل صريح ومطول للآراء بشأن قضايا تتعلق باحترام حقوق الإنسان وبإعادة الديمقراطية في ميانمار.

٥٢- وخلال هذين الاجتماعين، أحيط المقرر الخاص علما بالتشكيل الجديد للجنة التنفيذية للعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، التي أصبحت تتألف كما يلي: أو أونغ شوي رئيسا، أو كي ماونغ وأو تين أو نائبين للرئيس، وداو أونغ سان سو كي أمينة عامة، وأو لوين أمينا.

٥٣- وأوضح ممثلو العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية كيف تتعرض الحقوق المدنية والسياسية لزعماء العصبة وأعضائها للتقييد الشديد. فبسبب الضغوط المرئية وغير المرئية على السواء، لا يستطيعون الاجتماع في مجموعة، ولا يستطيعون إجراء مناقشة حرة، ولا يستطيعون نشر مواد مطبوعة أو توزيعها.

٥٤- وأعرب مندوبو العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية عن قلقهم بشأن مشكلة نقل أقسام من السكان من مسقط رأسها لاعادة توطينها في المدن الحديثة الإنشاء بغية توفير مساحات لإنشاء مدن جديدة أو مشروعات إنشائية مثل الفنادق.

٥٥- وفيما يتعلق بالمؤتمر الوطني، أعرب ممثلو العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية عن قلقهم بشأن عملية صياغة الدستور الجارية والتي لا تتيح إمكانية إجراء تبادل للآراء ولوجهات النظر بصراحة، وحرية، وبالتالي، لا يمكن أن تتمخض عن دستور ديمقراطي حقا.

٥٦- وزوّد ممثلو العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية المقرر الخاص بمعلومات بشان التنمية الاقتصادية الجارية في ميانمار. وقالوا إن التنمية الاقتصادية لا تعود بالنفع على كل إنسان. وأعربوا عن قلقهم إزاء التضخم في ميانمار الذي بلغ متوسطه نحو ٣٠ في المائة في السنة في السنوات الأخيرة. فقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية مثل الأرز، ولا يستطيع السواد الأعظم من السكان أن يجاري هذا الارتفاع. واختتموا المناقشة بشأن الأوضاع الاقتصادية بقولهم إن الأغنياء الذين لا يشكلون إلا نسبة طفيفة من السكان يزدادون غنى في حين أن الفقراء الذين يمثلون الأغلبية يتحملون المزيد من المعاناة.

٥٧- وأخبر ممثلو العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية المقرر الخاص بعدم ارتياحهم للتأخر في البدء في إجراء الحوار، الذي يعزى إلى مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام. وأضافوا قولهم إن الحوار الحقيقي والبنّاء وحده هو الذي سيؤدي إلى السلم في سبيل تمهيد الطريق للديمقراطية والتنمية الاقتصادية المستدامة.

٧- الاجتماع بزعماء الأحزاب السياسية

٥٨- في صباح ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، اجتمع المقرر الخاص بممثلي ثلاثة أحزاب سياسية مشتركة في المؤتمر الوطني هي العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، وحزب الوحدة الوطنية، وعصبة كايين للاتحاد. وكما حدث في السنة السابقة، وعلى الرغم من الطلب الشديد اللهجة الذي قدمه المقرر الخاص للاجتماع بهم على انفراد في مكتبه في مبنى الأمم المتحدة في يانغون، تمت الترتيبات لعقد الاجتماعات في دار للضيافة تابعة للحكومة (٣٦ شارع إينيا). وكان موقع الاجتماعات والجو السائد فيها لا يساعدان بطبيعة الحال على تبادل وجهات النظر بحرية وبدون عائق.

٥٩- وكان رئيس العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، أو أونغ شوي، أول من قابلهم المقرر الخاص. وجاء على لسان مندوب هذه العصبة أن حالة حرية التنقل والتعبير والتنظيم النقابي لم تتحسن إلا قليلا عما كانت عليه في السنوات السابقة، وأن انتهاكات جسيمة لتلك الحقوق الأساسية من حقوق الإنسان لا تزال شائعة في القطر. وأحاط المقرر الخاص علما بأنه اعتبارا من سنة ١٩٩٥، يحظر على المندوبين لدى المؤتمر الوطني نشر أي وثائق أو منشورات أو توزيعها. وعندما يريد أعضاء العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية عقد اجتماعات في مختلف أرجاء القطر للالتقاء خلالها بالسكان المحليين، يتعين عليهم أن يلتمسوا تصريحا من الحكومة. وأضاف رئيس العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية أنه لا يزال محظورا عليه الخروج من يانغون دون تصريح من المجلس المحلي.

٦٠- وقابل المقرر الخاص اثنين من ممثلي حزب الوحدة الوطنية هما: أو سين وين، عضو اللجنة المركزية التنفيذية، وأحد أعضاء الأمانة. وقد شـُكل حزب الوحدة الوطنية من حزب البرنامج الاشتراكي لبورما السابق. وقال المندوبان إنهما يشعران، على الرغم من عدم تحديد تاريخ نهائي للانتهاء من صياغة الدستور، بأن أعمال المؤتمر الوطني تحرز تقدما وأن المبادئ الجوهرية الرئيسية المراد إدراجها في الدستور قد تمت

صياغتها بالفعل. وأضافا أن حزب الوحدة الوطنية يفضل النظام البرلماني على النظام الرئاسي. ولكنهما يحترمان قرار أغلبية المندوبين بالاتفاق على النظام الرئاسي.

٦١- وأبلغ مندوبا حزب الوحدة الوطنية المقرر الخاص بأنه قد سُمح لحزبهما بإصدار نشرة مرتين في الأسبوع لإطلاع القرّاء عن أنشطتهم بالإضافة إلى منشورات للتثقيف السياسي. وقد أُذن بتوزيع هذه المطبوعات بين أعضاء الحزب دون المؤتمر الوطني. وصُرح للحزب بتنظيم اجتماعات داخل القطر، باستثناء بعض المناطق لأسباب أمنية.

٦٢- وفيما يتعلق بموقف حزب الوحدة الوطنية إزاء الإفراج مؤخرا عن داو أونغ سان سو كي التي كانت تخضع للاقامة الجبرية، أبلغ أو سين وين المقرر الخاص بأنها تُعتبر مجرد مواطنة من مواطني البلد.

٦٣- واجتمع المقرر الخاص باثنين من ممثلي عصبة كايين للاتحاد هما: الرئيس أو ماه والأمين المشارك. وقال الممثلان إن المجموعة التي تتألف من مجموعتين فرعيتين، هما كايين وسغاو كايين، هي المجموعة الكارينية الوحيدة التي يعترف بها مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام. ويبلغ عدد أعضاء العصبة نحو ٠٠٠ ٥٠. ويمثلها خمسة مندوبين يحضرون الاجتماعات المعقودة في إطار المؤتمر الوطني. ورحّب ممثلا العصبة بإطلاق سراح داو أونغ سان سو كي باعتبارها خطوة إيجابية.

٦٤- وأخبرا المقرر الخاص بأن أغلبية من سكان كارين في ميانمار فلاحون فقراء يعيشون في القرى، وان غالبيتهم العظمى تتكوّن من البوذيين (٨٠ في المائة) وبعضهم من المسيحيين (١٥ في المائة). وذكرا أنهم كمجموعة ليست لديهم معلومات بشأن المعارك التي دارت في ولاية كارين في مطلع عام ١٩٩٥، ولا صلة لهم بالمتمردين الذين يعيشون على الحدود بين ولاية كارين وتايلند.

٨- زيارة سجن ميتكينا

٦٥- زار المقرر الخاص، بعد ظهر ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، سجن ميتكينا. ولم يُسمح له بأن يرى أيا من المحتجزين كما لم يسمح له بأن يرى أيا من الزنزانات. وقد قالت سلطات السجن عند الزيارة إنها لا تستطيع الاستجابة لطلب المقرر الخاص رؤية المحتجزين والزنزانات لأن ذلك يتطلب إذنا من السلطات العليا.

٦٦- وأبلغ مدير السجن، أو سين وين، المقرر الخاص بأن في السجن ٣٦٩ سجينا منهم ٣٠٧ من الذكور و٦٢ من الإناث. وإن الطاقة الاستيعابية للسجن تبلغ ٣٠٠ شخص.

٦٧- وتتراوح مدة السجن المحكوم بها بين يوم واحد و١٠ سنوات. ويقضي أربعة سجناء (بينهم امرأة واحدة) العقوبة القصوى البالغة عشر سنوات سجن. وأغلبية السجناء محكوم عليهم في جرائم بموجب القانون العام وفي جرائم تتعلق بالمخدرات.

٦٨- وأبلغ القيّم على السجن المقرر الخاص بأن السجناء يقيمون في زنزانات لها فتحة عالية في أحد جدرانها. وهذه الزنزانات مزودة بحُصر من الخيزران وبالماء الصالح للشرب. ويحصل كل سجين على الطعام

ثلاث مرات في اليوم وتتاح له فرصة الحصول على المعلومات من الصحف والمجلات. وتحدث مساهمات في إنجاز بعض الأعمال، مثل تنظيف مرافق السجن، على أساس طوعي.

٦٩- وللسجناء الحق في أن تزورهم أسرهم مرتين في الشهر. وبالإضافة إلى ذلك، تُمنح تصاريح خاصة لمحاميهم ليزوروهم.

٧٠- وأبلغ مدير السجن المقرر الخاص بأن ٣٣ موظفا يعملون في السجن. ويحصل السجناء على خدمات طبية في المستوصف الخاص بالسجن، ويقوم طبيب بزيارة السجناء مرتين في الأسبوع. ويقوم أحد الموظفين بتفقد جميع الزنزانات وتسجيل شكاوى السجناء، إن وجدت، مرة في الأسبوع.

٩- زيارة سجن إنسين

٧١- زار المقرر الخاص، صباح ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، سجن إنسين، وقد رحب به أو كياو ثان، المدير العام للسجن، وأخبره بأنه ليس مسموحا له أن يرى أياً من المحتجزين.

٧٢- وكان المقرر الخاص قد تقدم بطلب كتابي في اليوم الأول لاقامته في ميانمار عيّن فيه المحتجزين الذين يرغب في رؤيتهم وطلب أن يلتقي بحرية بهم وبغيرهم من المحتجزين في سجن إنسين. وعلى الرغم من تكرار الطلب شفويا خلال اجتماعاته بالمسؤولين الحكوميين، صرحت سلطات السجن بأنها لا تستطيع الامتثال لطلب المقرر الخاص برؤية المحتجزين والزنزانات نظرا لأن الاستجابة لهذا الطلب تقتضي إذنا من السلطات العليا.

٧٣- وأخبر القيّم على السجن المقرر الخاص بأنه مفوّض فقط بأن يُريه مرافق مثل مبنى المستشفى والمطبخ والحديقة. ورفض المقرر الخاص هذه الدعوة وطلب مجددا من المدير العام للسجن، عند زيارة السجن، أن يتصل بوزير الشؤون الداخلية للحصول على الإذن بمقابلة المحتجزين. وبانتظار ورود الرد، ظل المقرر الخاص في قاعة الاستقبال وطلب بعض الإيضاحات بشأن تنظيم السجن.

٧٤- وكان من بين السجناء الذين طلب المقرر الخاص رؤيتهم المحتجزون بموجب المادة ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ لعام ١٩٥٠ بتهمة جمع وتوزيع منشورات مناهضة للحكومة وحاوية عبارات تنطوي على الفتنة أو بتهمة إثارة القلاقل. وبعضهم ينتمي إلى أحزاب سياسية (أو تون شوي، وأو ثو واي، وأو هتوي ميينت) والبعض الآخر من الطلبة الذين تم القبض عليهم أثناء جنازة أو نو. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المقرر الخاص رؤية ميين كو نينغ، الذي كان قد التقى به خلال زيارته الماضية، وما ثيدا. وتقول سلطات السجن إن جميع المحتجزين الذين طلب المقرر الخاص رؤيتهم موجودون في سجن إنسين وانهم في صحة جيدة. وعند الاستفسار عما إذا كان هؤلاء المحتجزون يخضعون للسجن الانفرادي، قال القيّم على السجن للمقرر الخاص إنه لا يتذكر شيئا عن وضعهم الحالي في السجن.

٧٥- وأبلغ المدير العام المقرر الخاص بأن سجن إنسين له طاقة استيعابية تبلغ ٠٠٠ ٥ شخص. وقال للمقرر الخاص إنه، في لحظة زيارته، يضم السجن ١٠٧ ٣ من السجناء، بينهم ٣٩١ امرأة. وهناك ٣٩ سجينا

يواجهون عقوبة الإعدام، غير أن العقوبة لن تنفذ نظرا لتخفيف جميع عقوبات الإعدام إلى السجن المؤبد بموجب أمر حكومي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٧٦- وأخبر القيِّم على السجن المقرر الخاص بأن كل سجين يحصل على ثلاث وجبات من الطعام في اليوم وتتوافر له المياه الصالحة للشرب. ولأفراد أسر السجناء الحق في زيارة السجناء مرتين في الشهر ويُسمح لهم بإحضار أطعمة إضافية إلى أقربائهم.

٧٧- وأخبر طبيب السجن المقرر الخاص بأن فريقا مكوناً من طبيب واحد وأربعة ممرضين يقوم على العناية بصحة السجناء. وعند ظهور حالة طارئة أو خطيرة، تتم الترتيبات ليتلقى المرضى العلاج اللازم في المستشفيات العامة أو المتخصصة. وفيما يتعلق بمشكلة الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أخبر طبيب السجن المقرر الخاص بأنه على علم بأن عددا قليلاً من السجناء هم إيجابيون لفيروس نقص المناعة البشرية. وهؤلاء السجناء محتجزون مع باقي السجناء دون اتخاذ أية تدابير احتياطية محددة. وأضاف أنه نظرا لنقص المعدات المناسبة لتشخيص حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، لا تجرى عمليات فحص للسجناء بصورة منتظمة. وردا على استفسار من المقرر الخاص، قال المدير العام إن سجن إنسين لا يعاني من مشكلة مخدرات.

١٠- زيارة ميتكيينا في ولاية كاشين وزيارة كياينغ تونغ في ولاية شان

٧٨- وكان المقرر الخاص، قبل أن يتوجه إلى ميانمار قد طلب في رسالة موجهة إلى حكومة ميانمار، زيارة محطة مونغ كوان لتوليد الكهرباء في ولاية شان وزيارة طريق ميتكيينا - سومبرابون أو طريق ميتكيينا - شيوي لاوخاونغنغ في ولاية كاشين.

٧٩- وبعد أن وصل المقرر الخاص إلى ميانمار، أُبلغ أنه لا يستطيع زيارة موقع بناء طريق ميتكيينا - سومبرابوم أو طريق ميتكيينا - شيبوي لاوخاونغنغ بسبب الأحوال الجوية ووعورة الطريق. وعوضاً عن ذلك، أُخذ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لزيارة موقع بناء "جسر آير وادي". وسوف يربط الجسر بين سيتابو ومين نار بغية ربط مدينة ميتكيينا بالشاطئ الآخر للنهر. وقال المدير العام للمشروع إن ٢٥٠ عاملا يشتغلون في المشروع. وهم جميعا عمال قدموا من جنوب ميانمار ويتقاضون ثلاثة آلاف كيات في الشهر. وتوفر لهم الحكومة المأوى والأرز بالمجان.

٨٠- ونظرا لعدم وجود مترجم شفوي تابع للأمم المتحدة، لم يتمكن المقرر الخاص من إجراء حوار مع مجموعة من العمال الذين كانوا في ذلك الحين يقومون بحفر حفرة ورفع الأتربة منها يدويا باستخدام أدوات أساسية.

٨١- وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، توجه المقرر الخاص إلى كياينغ تونغ في ولاية شان. وبدل زيارة من محطة توليد الكهرباء في مونغ كوان، أُخذ المقرر الخاص لزيارة مشروع محطة لتوليد الكهرباء من القوة المائية في نام ووب، وهي محطة صغيرة تقع على بعد عشرة أميال جنوب كياينغ تونغ. وقد بدئ في المشروع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ واستكمل في تموز/يوليه ١٩٩٤. وقد قال المدير المباشر للمشروع إن سكان القرى المحيطة به يشتركون في الأعمال الإنشائية في الموقع. ويتقاضى العامل ٢٠ كيات يوميا

بالإضافة إلى حصوله على الطعام. وردا على استفسار من المقرر الخاص، قال المدير المباشر إن أيا من العمال ليس مجبرا على العمل في المشروع. وأضاف أن بعض الفلاحين يفضلون ترك الزراعة والعمل في المشروع لأنه أجدى اقتصاديا لهم.

٨٢- وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أتيحت للمقرر الخاص الفرصة لكي يزور في كياينغ تونغ حضانة أطفال، ومدرسة داخلية للأيتام من أولاد ضحايا الاضطرابات التي نشبت على الحدود، ومدرسة فنية للشابات وقد بادرت إلى إنشاء كل هذه المؤسسات الوزارة المعنية بتقدم المناطق الحدودية والجماعات العرقية الوطنية وشؤون التنمية بغية تنفيذ برنامج شامل للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المتكاملة في المناطق الحدودية.

٨٣- ويود المقرر الخاص أن يشير إلى أنه لاحظ بشكل عام، خلال تواجده في ميتكيانا وكيانغ تونغ وجود علامات ظاهرة على تضاؤل حدة التوتر في حياة الناس. فقد كانت السلع الاستهلاكية متوافرة بكثرة في الأسواق التي كانت مكتظة بالكثير من المشترين.

جيم - زيارة مخيمين في تايلند

٨٤- توجه المقرر الخاص، بعد زيارته لميانمار، إلى الجانب التايلندي من حدود ميانمار للالتقاء بأشخاص من ميانمار يعيشون في المخيمات القائمة بمحاذاة الحدود بين ميانمار وتايلند. وتمت زيارة تايلند في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ويقع المخيمان اللذان تمت زيارتهما على مسافة تُقطع بالسيارة من ماي هونغ سون وماي سارياغ على التوالي. ويُعتقد أن نحو ٠٠٠ ٨٠ من الأشخاص الذين فروا من ميانمار يعيشون في مخيمات مشابهة في منطقة الحدود. وأثناء الزيارة المذكورة آنفا، التقى المقرر الخاص بـ٣٥ شخصا وصلوا حديثا من ميانمار، معظمهم من كارين وكاريني وشان. وكان باستطاعة جميع الأشخاص الذين التقى بهم تقديم معلومات حديثة عن الحالة في ميانمار، وخاصة في منطقة الحدود. وكان معظم الذين التقى بهم المقرر الخاص في حالة جسدية ونفسية سيئة. وسترد أدناه المعلومات والآراء التي حصل عليها المقرر الخاص خلال زياراته تحت عناوين المواضيع ذات الصلة.

ثانيا - الإدعاءات

ألف - حالات الإعدام بدون محاكمة أو باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

٨٥- لم يتلق المقرر الخاص في هذا العام معلومات تشير إلى وجود سياسة حكومية صريحة أو منتظمة تشجع عمليات القتل بإجراءات موجزة كما وردت الاشارة إلى ذلك في تقريره المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين (A/50/568).

٨٦- ومع ذلك، فقد تواصل ورود تقارير موثوق بها عن وقوع أعمال وحشية تسفر أحيانا عن قتل مدنيين على أيدي قوات ميانمار العسكرية في ظل ظروف مختلفة. وهذه الحالات تحدث غالبا في مناطق الحدود التي شهدت وقوع عمليات تمرد من جماعات اثنية. وكثيرون من الذين زُعم أنهم قـُتلوا كانوا مدنيين اتـُهموا بأنهم من المتمردين أو بأنهم يتعاونون مع المتمردين.

٨٧- ووصفت تقارير أخرى قدمتها مصادر غير حكومية حالات مدنيين ادُعي أنهم أُعدموا عندما قاوموا محاولة اجبارهم على العمل كعتّالين لصالح الجيش، أو أنهم ضُربوا حتى الموت بينما كانوا يُستخدَمون كعتّالين. وأفادت التقارير أيضا بأن الجيش قد أعدم مدنيين لعدم قيامهم بتقديم السلع أو الخدمات التي طُلبت منهم. وتشمل هذه السلع أو الخدمات العمل، أو الأغذية، أو النقود، أو الأسلحة.

٨٨- وبالاضافة إلى التقارير التي تلقاها المقرر الخاص والتي ادُعي فيها حدوث حالات إعدام باجراءات موجزة أو إعدام تعسفي، فقد أجرى هو نفسه، أثناء زيارته لمخيمات اللاجئين في تايلند، مقابلات مع أشخاص ادعوا أن أفراداً من أسرهم قد قتلوا أو أصيبوا بجروح شديدة نتيجة للهجمات التي شنها جيش ميانمار، أو أنهم كانوا هم أنفسهم ضحايا انتهاكات كهذه لحقوق الإنسان.

٨٩- وورد وصف بعض حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي التي تم التبليغ عنها في الفقرات الفرعية "٣ إلى ٥" من الفقرة ١٢ - ألف من التقرير المؤقت للمقرر الخاص المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين (A/50/568، المؤرخ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥). وهذه الحالات شملت إدعاءات بالتعذيب الشديد الذي تسبب بوفاة الضحايا؛ وبقتل مدنيين لعدم إطاعة أوامر الجيش (تاتماداو) بترحيل منازلهم إلى مواقع جديدة أو بتوفير السلع أو بتقديم العمل مقابل تعويض بسيط أو بدون أي تعويض؛ وبحالات قتل "ثأري" تعسفي لأشخاص من القرى الواقعة بالقرب من مواقع الهجمات التي شنّتها قوات المتمردين ضد الجيش. وكثيرا ما يقال إن العقوبات الجماعية والتعسفية تشمل حالات إعدام بإجراءات موجزة لمدنيين متواجدين في المنطقة.

٩٠- واستجابة لطلب المقر الخاص الحصول على معلومات تصف أياً من التحقيقات التي أجرتها الحكومة في هذه الادعاءات، ردت حكومة ميانمار بما يلي:

"لا يجوز السماح بحالات إعدام بدون محاكمة أو إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي في اتحاد ميانمار وليس في القانون حكم ينص على حالات كهذه".

٩١- ومع أن المقرر الخاص يدرك أن التقارير عن حالات القتل التعسفي تكون أحيانا مبالغا فيها أو مشوهة، وأن هناك حالات يعامل فيها جنود الجيش القرويين والمتمردين الأسرى معاملة طيبة، وأن حالات ارتكاب هذه الانتهاكات تتناقص فيما يبدو، وأن المتمردين يرتكبون هم أيضا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، فإنه لا يسعه أن ينكر، إزاء مثل هذا العدد الكبير من التقارير المفصلة والموثوق بها للوهلة الأولى، أن الانتهاكات قد ارتكبها باطراد فيما يبدو جنود جيش ميانمار ضد قرويين أبرياء (خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الأقليات الإثنية) في شكل حالات إعدام بإجراءات موجزة أو بدون محاكمة وحالات قتل تعسفي، وهي حالات غالبا ما تحدث أثناء العمل القسري، والاغتصاب والترحيل القسري ومصادرة الممتلكات.

٩٢- وفيما يتعلق ببعض الحالات المحددة، يسترعي المقرر الخاص الانتباه إلى تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بدون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (E/CN.4/1996/4). وفي هذا الصدد، فإن المقرر الخاص على علم بأن حكومة ميانمار قدر ردّت بالتفصيل في الآونة الأخيرة على معظم الإدعاءات التي أحالها إليها المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بدون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي.

باء - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

٩٣- لاحظ المقرر الخاص مع الارتياح، كما سبق أن ذكر في تقريره المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين (A/50/568)، أنه تم في عام ١٩٩٥ الافراج عن بعض المحتجزين من بينهم قادة بارزون في العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية. وكان الدكتور أونغ خين سنت وتين مو ضمن مجموعة من ٢٣ سجينا أُطلق سراحهم في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ من سجن إنسين. ورحّب المقرر الخاص بالافراج عن ٣١ محتجزاً من مراكز احتجاز مختلفة في ميانمار، في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٥، من بينهم أو كي ماونغ وأو تين أو. وكان قد تم اعتقال أو تين أو، وهو لواء متقاعد وأحد مؤسسي العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٩؛ والتقى المقرر الخاص به مرتين في سجن إنسين في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. أما أو كي ماونغ، وهو عقيد متقاعد، فكان رئيسا للعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية أثناء انتخابات عام ١٩٩٠. وتم القبض عليه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بزعم تهريب مواد إلى الأجانب. ورحّب المقرر الخاص أيضا مع بالغ السرور بالتصريح الذي صدر في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ والذي أفاد بأن حكومة ميانمار ترفع القيود عن داو أونغ سان سو كي وبأن هذه الأخيرة قد أفرج عنها بدون شروط.

٩٤- ومع ذلك، ورغم الابلاغ عن إطلاق سراح أكثر من ٠٠٠ ٢ محتجز سياسي منذ نيسان/أبريل ١٩٩٢، هناك مئات من السجناء السياسيين الآخرين لا يزالون يقضون مدد السجن الطويلة ومواطنون آخرون يُعتقلون حتى الآن بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم وأفكارهم.

٩٥- ففي شباط/فبراير ١٩٩٥، ألقي القبض على تسعة من الشباب النشطاء هم أونغ زيا، وتين ثان أو، ونيونت ميينغ، ومو ماونغ ماونغ، وماونغ ماونغ أو، ومو ميات ثو، ومو كلايار أو، وشو نيو أو، وأيه أيه مو، لقيامهم، حسب ما قيل، بتلاوة شعارات أثناء تشييع جنازة أو نو. وبرسالة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، طلب المقرر الخاص إلى حكومة ميانمار أن تقدم معلومات عن حالتهم الراهنة فقدمت الحكومة، في مذكرتها الشفهية المؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الإجابة التالية إلى المقرر الخاص عن الاستفسار السالف ذكره:

> "تُتخذ إجراءات ضدهم في الوقت الحاضر بموجب المادة ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ لعام ١٩٥٠ بسبب اثارتهم الشغب أثناء الجنازة بهدف إشاعة الفوضى فيها وبسبب حضّهم الناس على اثارة الاضطرابات. فلا داعي لوجود شعور بالقلق أو بالخوف من التعذيب أو من سوء المعاملة أثناء الاحتجاز لأن ممارسات كهذه محظورة تماماً في التوجيهات المتعلقة بالسجون وفي قانون الشرطة، ولأن السلطات المعنية تتبع بدقة اللوائح الموضوعة".

٩٦- وفي منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٥، اعتُقل أيضا ثلاثة قادة حزبيين سياسيين هم أو ثو ويى وأو هتوي مينت (هما على التوالي الرئيس السابق ونائب الرئيس السابق للحزب الديمقراطي المنحل الآن) وأو تون شوي بزعم مقابلتهم مقيمين أجانب. وردا على استفسار المقرر الخاص عن حالتهم، قدمت حكومة ميانمار، في مذكرتها الشفهية المؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الإجابة التالية:

> "اتهم أو تون شوي وأو ثو ويى وأو هتويه مينت بموجب المادة ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ بسبب قيامهم بجمع وتوزيع منشورات مناهضة للحكومة وحاوية عبارات تنطوي على الفتنة، وحكم

عليهم بالسجن ٧ سنوات في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥ بعد اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة. وقد اتُخذت الإجراءات ضد هؤلاء الأفراد لا بسبب اتصالاتهم بمقيمين أجانب كما أُدعي، بل بسبب مخالفتهم القوانين القائمة".

٩٧- وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أُلقي القبض في يانغون على يي هتوت، وهو طالب يبلغ من العمر ٢٧ عاما، بزعم إرساله "مستندات تجريمية" بشأن ميانمار إلى جماعات بورمية منشقة مقيمة خارج البلد.

٩٨- وعلم المقرر الخاص بأنه، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أُلقي القبض على ثلاثة من أعضاء العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية هم تو أونغ، وماونغ أييه، وميو زويه، ضمن حشد من الناس كانوا قد تجمّعوا في اليوم المذكور لسماع خطبة داو أونغ سان سو كي وذلك بزعم معارضتهم رجال الشرطة الذين كانوا يقيمون الحواجز أمام مسكنها. وافادت المعلومات المتلقاة بأن الأشخاص الثلاثة قد اتُهموا بالاعتداء على ضابط شرطة وأُفيد بأنه حكم عليهم بالسجن سنتين.

٩٩- وفي آونة أحدث، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أُفيد بأن أو سين هلا أونغ، وهو عضو في العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية ويبلغ من العمر ٤٥ عاماً قد أُلقي القبض عليه بالقرب من منزله في مندالاي بسبب توزيعه شرائط فيديو عن تجمعات نهاية الأسبوع التي كانت تحدث بانتظام خارج منزل أونغ سان سو كي منذ أن أُفرج عنها في تموز/يوليه ١٩٩٥.

الإجراءات القانونية الواجبة

١٠٠- قدمت حكومة ميانمار إلى المقرر الخاص، في مذكرتها الشفهية المؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الإجابة العامة التالية على استفساره عن الإجراءات القانونية الواجبة المتبعة أثناء المحاكمات وبعدها في ميانمار.

"لا يجوز اعتقال واحتجاز أحد في اتحاد ميانمار إلا وفقاً للقانون. وتنص المادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز لموظف شرطة أن يحتجز شخصا لمدة تزيد على ٢٤ ساعة. وإذا اقتضى الأمر احتجاز المتهم لأكثر من ٢٤ ساعة، وجب الحصول على أمر خاص من قاض بموجب المادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية. وللشخص المعتقل الحق في الدفاع عن نفسه والحق في أن يكون له محام يدافع عنه. وعلاوة على ذلك، للشخص المعتقل أو المحتجز الحق في أن يطلب مجاناً من القاضي المعني الإفراج عنه تحت كفالة ويجوز للمحكمة أن تفرج عنه تحت كفالة وفقاً لموضوع القضية".

١٠١- وبالرغم من موقف الحكومة إزاء حالات معينة، وبالاستناد إلى المعلومات التي وردت من عدّة مصادر مستقلة موثوق بها، يرى المقرر الخاص أن مفهوم "الإجراءات القانونية الواجبة" كما هو معرّف خصوصا في المادتين ١٠ و١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، غير محترم عموماً في ميانمار. وعلى العكس من ذلك، إن المعلومات والشهادات التي وردت تكشف عن عدم احترام الإجراءات القانونية الواجبة، بشكل مستمر إن لم يكن بشكل روتيني. فكثيرة هي الشهادات التي ادُعي فيها عدم وجود محام أثناء المحاكمة، وعدم توفر الوقت والدعم اللازمين لتحضير الدفاع وعدم وجود جميع الضمانات الأخرى الملازمة له. هذا علاوة على عدم

وجود تناسب بين الجرائم المرتكبة والعقوبات المطبقة، خاصة في القضايا السياسية التي حكم فيها بالسجن من ٧ سنوات إلى ٢٠ سنة لما يمكن وصفه بأنه نشاط سياسي سلمي، مثل توزيع المنشورات وانتقاد الحكومة والدعوة إلى تنفيذ العملية الديمقراطية في مداولات المؤتمر الوطني.

١٠٢- وفيما يلي بعض الأمثلة. فقد علم المقرر الخاص، وفقا لمصادر موثوق بها، انه في حزيران/يونيه ١٩٩٥، وبعد اعتقال أو تون شوي، وأو ثو وي، وأو هتويه مينت، لم تعلم أسرهم بالمكان الذي اقتيدوا إليه. ولاحقا، أفيد بأنهم نُقلوا من مركز الاستجوابات التابع للمخابرات العسكرية إلى سجن إنسين. وفي ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، اقتيدوا جميعهم إلى محكمة بلدة باهان وحكم عليهم، بإجراءات موجزة، بالسجن سبع سنوات. وأُفيد أيضا بأنه لم يؤذن للمحامين بالاتصال بالمتهمين للتشاور معهم، كما لم يكن محامو الدفاع حاضرين أثناء المحاكمة. وبعدما صدرت الأحكام على الرجال الثلاثة عندئذ، فقط قيل لهم إنه يجوز لهم الاستئناف إذا ما رغبوا في ذلك. ولكن، حتى لهذا الغرض، لم يؤذن لهم بمقابلة محاميهم. وكل ما استطاعوا فعله هو التوقيع على بيانات تفيد بأنه يجوز لمحاميهم اتخاذ إجراءات بالنيابة عنهم.

١٠٣- وفيما يتعلق بالقادة الثلاثة للعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية الذين أُلقي القبض عليهم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أمام مسكن داو أونغ سان سو كي، فقد أُعلم المقرر الخاص بأن ٤٨ ساعة فقط انقضت بين وقت القبض عليهم ووقت صدور الحكم عليهم. وبالرغم من أن المقرر الخاص ليست لديه تفاصيل عن سير المحاكمة، يبدو أنه ما كان ممكناً للمتهمين، بأية حال، أن يحضّروا، في فترة زمنية قصيرة كهذه، دفاعاً فعالاً بشأن الأسس القانونية والواقعية التي تم الاستناد إليها للقبض عليهم ولسجنهم.

١٠٤- وفي مناطق البلد التي تعيش فيها غالبية من السكان غير البورميين، تواصل التقارير التي ترد من مصادر مختلفة موثوق بها وصف الطريقة التي تم بها اعتقال عدد غير معروف من المدنيين كمتمردين مشتبه فيهم (أو كمتعاطفين مع المتمردين) وكيف يتم ابقاؤهم محتجزين في سجون المناطق الريفية. وتفيد التقارير بأن السجناء القليلين الذين أمكنهم الاتصال بمحام للدفاع عنهم قد اضطروا إلى الاعتماد على "مدافعين" هم موظفون حكوميون غير مدربين تدريباً كافياً. وفي بعض المناطق، كثيرا ما جرت محاكمة مدنيين بإجراءات موجزة عن جرائم بسيطة كما عن جرائم سرقة أو اغتصاب أو قتل عمد، بينما نادراً ما عوقب أفراد القوات العسكرية الذين ارتكبوا الجرائم ذاتها.

١٠٥- وفيما يلي التهم المفصلة التي وجهت إلى ١٥ عضواً في البرلمان وردت أسماؤهم في موجز الإدعاءات الذي تلقاه المقرر الخاص من حكومة ميانمار في مذكرتها الشفهية المؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

الاسم	التهمة (التهم)
أو أوهن كيينغ	"حكم عليه بالسجن سبع سنوات في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ لإرساله رسالة تحدّى فيها سلطة الحكومة؛ حكم عليه بالسجن ١٠ سنوات في ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ لاشتراكه في تحرير ورقة حاوية عبارات تنطوي على الفتنة عنوانها "طرق ثلاث للوصول إلى السلطة".
أو تين هتوت (Einme-1)	"حكم عليه بالسجن سبع سنوات في ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ لاشتراكه في تحرير ورقة حاوية عبارات تنطوي عل الفتنة عنوانها "طرق ثلاث للوصول إلى السلطة".
أو وين هلالانغ أو نينغ نينغ أو ميا وين أو هلا تون	"حكم عليهم بالسجن ١٠ سنوات في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩١ لإشتراكهم في تنظيم إجتماع بغية تعيين حكومة موازية غير شرعية".
أو تين أونغ أونغ أو زاو مينت أونغ أو زاو مينت أو هلا ثان	"حكم عليهم بالسجن ٢٥ عاماً في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩١ لإشتراكهم في تنظيم إجتماع بغية تعيين حكومة موازية غير شرعية".
الدكتور مينت أونغ	"لم يُحتجز أي شخص باسم الدكتور مينت أونغ".
أو تين سو	"حكم عليه بالسجن سنتين وبغرامة قدرها ٣٠٠ كيات في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ لارتكابه تعديا جنائيا ًعلى دار أو خين هتاي الكائنة برقم ١٠٧ في شارع ميانما غون يي، ببلدة مينغالا تاونغ نيونت، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. ففي أثناء مشاجرة وقعت بينهما حول بيع شقة، تفوّه أو تين سو بعبارات جارحة والتقط صورا بدون موافقة أو خين هتاي الصريحة. وقد أبلغ أو خين ماونغ هتاي مخفر شرطة مينغالا تاونغ نيونت بالحادث، فاتهمت الشرطة أو تين سو بالتعدي الجنائي بموجب المواد ٤٤٧ و٢٩٤ و٥٠٦. وأدانته المحكمة. وقد أُفرج عنه من الاحتجاز في ٩ آذار/مارس ١٩٩٥ بعد أن أنهى مدة عقوبته".
أو سان وين	"حكم عليه بالسجن ١١ عاما في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩١ لاختلاس خشب الساج الذي كان مقررا توريده لمشروع بناء جسر ثانليين".
أو خين ماونغ سوي أو سين هلا أو	"حكم عليهما بالسجن سبع سنوات في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ لتعاونهما مع الدكتور خين زاو وين في كتابة وتوزيع أنباء كاذبة يمكن أن تعرض أمن الدولة للخطر".

لأوضاع في السجون ومعاملة السجناءالأوضاع في السجون ومعاملة السجناء

١٠٦- لم يُسمح للمقرر الخاص في هذا العام، بخلاف زيارتيه الأخيرتين، ورغم طلباته المتكررة، برؤية أي سجين سواء في سجن إنسين أو في سجن ميتكيينا. ولم يسمح له أيضا بالوصول إلى الزنزانات في كلا السجنين. وبالمثل، رفضت حكومة ميانمار المتطلبات المعيارية للجنة الدولية للصليب الأحمر للقيام بزيارات لأماكن الاحتجاز (ألا وهي مقابلة السجناء على انفراد، والوصول إل جميع السجون، والتأكد من إمكانية تكرار الزيارات). فعدم قبول الإجراءات الاعتيادية التي تتبعها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لزيارة أماكن الاحتجاز وعدم قبول طلب المقرر الخاص مقابلة بعض المحتجزين الموجودين في سجن إنسين وفي سجن ميتكيينا إنما يدلاّن على أن سلطات ميانمار راغبة عن فتح أبواب سجونها للفحص العام.

١٠٧- وبالنظر إلى عدم إمكانية زيارة السجون في ميانمار، لم يكن باستطاعة المقرر الخاص إلا أن يعتمد على التقارير التي وردت من محتجزين سابقين والتي تفيد بأن الأوضاع في السجون تقل كثيرا عن المعايير الدولية الدنيا التي وضعتها الأمم المتحدة. ويقال إن السجناء لا يتلقون غذاء كافيا (كماً ونوعاً) ولا عناية صحية، ويعيشون في أوضاع غير صحية ومهينة ويخضعون للممارسات التأديبية القاسية أو للتعذيب.

١٠٨- وكثيرة هي الإدعاءات التي وردت بقدر كبير من التفصيل، في بعض حالات كثيرة، من مصادر مختلفة والتي تفيد بأن أعضاء في الدوائر العسكرية ودوائر المخابرات ودوائر الأمن والشرطة في ميانمار يستمرون في تعذيب الأشخاص المحتجزين أو في اخضاعم خلاف ذلك للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويبدو أن معاملة كهذه تطبق روتينيا وقت استجواب الأشخاص الذين تم القبض عليهم بشكل تعسفي. وقد أدلى كثير من المحتجزين السياسيين السابقين بشهادات أفادت بأنهم وضعوا في أغلال حديدية وضربوا بالخيرزان لدرجة أفقدتهم الوعي أحياناً.

١٠٩- وتفيد المعلومات المتلقاة بأن ساو نينغ نينغ، ومونيوا تين شوي، وأو وين تين، وميو مينت نيين، والدكتور مينت أونغ، وجميهم أعضاء في العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، قد تعرضوا لمعاملة سيئة جداً منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في سجن إنسين حيث هم معتقلون حالياً. واثناء هذه الفترة، قيل إنه تم استجواب السجناء بصدد الرسائل التي وجهت إلى المقرر الخاص والتي أفيد بأنها هـُرّبت من السجن وأنها تتضمن إدعاءات بسوء المعاملة ورداءة الأوضاع. ويقال إن أو وين تين يعاني من التهاب في الفقرات. وتفيد المعلومات المتلقاة بأن موظفي السجن قد أجبروا السجناء الخمسة على النوم على أرضية أسمنتية بدون حصائر أو حرامات في "زنزانات مخصصة للكلاب العسكرية"، وهي زنزانات صغيرة تـُحفظ فيها الكلاب العسكرية عادة. ولم يسمح كذلك للسجناء الخمسة بالاتصال بأسرهم. واستناداً إلى المعلومات الواردة، أعرب المقرر الخاص، في رسالة موجهة إلى حكومة ميانمار في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عن مخاوفه وإنشغال باله بصدد هذه الإدعاءات وأشار إلى أن تقييم حالة حقوق الإنسان في ميانمار تقييما محايداً وحراً يتطلب منه الاطلاع على أي رسائل أو مستندات أو مواد من أي نوع وأنه ينبغي عدم إخضاع أي شخص للعقوبة أو لسوء المعاملة بسبب تعاونه معه. وأضاف أن ممارسة كهذه تشكل بوضوح مخالفة لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٥/١٩٩٥ الذي يحث الحكومات على الامتناع عن جميع أفعال التخويف أو الانتقام ضد الذين أدلوا بشهادات أو قدموا معلومات إلى ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

١١٠- وتلقى المقرر الخاص شهادات من مصادر موثوق بها تفيد بأن المحتجزين يُجبرون في أحيان كثيرة جدا على النوم على الأسمنت البارد، وأن عددا كبيرا منهم يصاب بأمراض ويعاني من أمراض خطيرة. وتفيد نفس الشهادة الموثوق بها بأن الزنزانات مكتظة بالسجناء في أغلب الأحيان وأن العناية الصحية أو الطبية المتاحة للسجناء غير كافية. وقد ذكرت إمرأة سبق أن كانت سجينة للمقرر الخاص بأنه، خلال الفترة التي قضتها في سجن إنسين بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢، كان يُحتجز حوالي ١٧٠ إلى ما لا يزيد على ٢٥٠ إمرأة في مهجع ذي طابقين تبلغ مساحته ٦٠ في ٤٠ قدماً. وقالت إن ما لا يقل عن ٣٠ طفلاً ومولوداً جديدا كانوا يعيشون، خلال هذه الفترة، مع أمهاتهم في السجن. وإن معدل الوفيات بين المولودين الجدد في السجن كان مرتفعاً جداً وناتجاً اساسا عن عدم كفاية الغذاء المقدم إليهم.

١١١- وقيل إن الرشوة والفساد يمثلان مشكلة رئيسية في سجون ميانمار. ومع أن الأسر تستطيع أن تحمل معها الأغذية والأدوية إلى أقاربها، فقد ذُكر أن سلطات السجون تصادر هذه الإمدادات أحياناً. وقيل إن نحو ثُمن السلع التي يؤتى بها إلى السجناء تُصادَر.

١١٢- وقد أبلغت سلطات ميانمار المقرر الخاص بأن السجناء المدانين بارتكاب جرائم جنائية يستطيعون المشاركة في العمل الطوعي في المواقع التي تنفذ فيها المشاريع وأنهم، بمشاركتهم في مشاريع كهذه يمكن أن يحظوا بخفض مدد عقوباتهم. وبالرغم من توضيح الحكومة، فإن المقرر الخاص لا يزال قلقا إزاء التقارير الراهنة عن مئات السجناء الذين أجبروا على العمل في ظل ظروف بالغة القسوة في مشاريع لاقامة هياكل أساسية دون أن يفرج عنهم عند انجاز واجباتهم. فقد أفيد بأن عدة محتجزين من سجون ميانمار قد أُجبروا، مع سكان منطقة مونغ ناي على بناء قسم من سكة حديدية من مونغ ناي إلى نام زارنغ، مع التعهد بالإفراج عنهم بعد الانتهاء من بناء هذا القسم. وتفيد التقارير بأن نفس هؤلاء السجناء يُجبرون الآن على مواصلة العمل على أقسام مختلفة، من مونغ ناي إلى موكماي ومن هو نام ساي خاو إلى شوي نيونغ. وقد أفاد أحد السجناء بأن ثلاثة من رفاقه توفوا أثناء أعمال البناء. ويبدو أن بإمكان السجناء تجنب الذهاب إلى معسكرات كهذه إذا دفعوا رشاوى كبيرة لسلطات السجون.

١١٣- وعلم المقرر الخاص أيضاً من أشخاص أفرج عنهم من السجن أنه لم يكن يسمح لهم أثناء احتجازهم بالحصول على أية مادة للقراءة، بما في ذلك صحيفة الدولة، ولا على مواد للكتابة ولا على مؤلفات غير سياسية؛ وأفيد بأنه لم يكن يسمح لهم أيضاً بسماع الإذاعة.

جيم - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

١١٤- سبق للمقرر الخاص أن تناول الإدعاءات المتعلقة بممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في تقاريره المقدمة الى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة (A/47/651، الفقرات ٤٦-٥٢؛ E/CN.4/1993/37، الفقرات ٩٧-١١٤؛ A/48/578، الفقرات ٩-١١؛ E/CN.4/1994/57، الفقرات ٤٨-٥٠؛ A/49/594، الفقرات ١٣-١٥؛ E/CN.4/1995/65، الفقرات ١١٤-١١٧؛ A/50/568، الفقرات ٢٠-٢٣). وعلى أساس المعلومات التي وردت على مدار العام الماضي بأكمله، يبدو أن ممارسة التعذيب لا تزال واسعة الانتشار. فالتقارير عن التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، التي وردت في العام الماضي، تشتمل على الضرب الشديد، والتقييد بالأغلال، وشبه الاختناق، والإحراق، والطعن، وفرك الجروح المفتوحة بالملح والمواد الكيميائية، والتعذيب النفساني، بما في ذلك التهديد بالقتل. وتشتمل وسائل أخرى للتعذيب أُبلغ عنها على

الاعتداءات الجنسية والاغتصاب، وهي وسائل تمارَس في غالبيتها على النساء العاملات كعتّالات. وفي بعض الحالات، ادعت الضحايا أنها عانت من حروق ومن قطع أجزاء من أجسادها (مثلا، الأذنان واللسان).

١١٥- وتفيد التقارير المتلقاة بأن التعذيب وسوء المعاملة هما فيما يبدو طريقة شائعة لانتزاع الاعترافات من المدنيين المشتبه في اضطلاعهم بأنشطة حقيقية أو ملحوظة مناهضة للحكومة. ويبدو كذلك أنها الوسيلة التي تلجأ اليها سلطات ميانمار لمعاقبة المواطنين الذين لا يمتثلون لأوامرها. وأكثر السكان تأثراً هم العتّالون أثناء قيامهم بواجباتهم، والمدنيون الذين يعيشون في المناطق التي تشهد حركات التمرد الفعلي. وأفيد كذلك بأن بعض ضحايا التعذيب تضطر الى دفع رشاوى لتفادي هذه المعاملة.

١١٦- وبالإضافة الى التقارير العديدة التي وردت الى المقرر الخاص والتي تزعم انتشار التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على نطاق واسع في ميانمار، أجرى المقرر الخاص مقابلات مع أشخاص ادعوا أنهم ضحايا أو أنهم شاهدوا حدوث انتهاكات كهذه لحقوق الإنسان. فقد أدلى العديد من الأشخاص بشهادات، أكدتها الجروح وحالات العجز التي أصيبوا بها، عن التعذيب الذي عانوا منه أثناء الفترة التي كانوا يعملون فيها كعتّالين لصالح الجيش.

١١٧- وفيما يتعلق ببعض الحالات المحددة، يسترعي المقرر الخاص الانتباه الى تقريره الأخير المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين (A/50/568) والى تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب المقدم الى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الراهنة (E/CN.4/1996/35، الفقرتان ١١٣-١١٤؛ E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرات ٤٥٨ ٤٧٥). وفي هذا الصدد، يدرك المقرر الخاص أن حكومة ميانمار قد ردّت على بعض الادعاءات التي أحالها اليها المقرر الخاص المعني بالتعذيب.

دال - حريتا التعبير وتكوين الجمعيات

١١٨- تكفل المادتان ١٩ و٢٠ على التوالي من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حريتي التعبير وتكوين الجمعيات. وهذان الحقان يشملان حرية اعتناق الآراء دون مضايقة والتماس الأنباء والأفكار وتلقّيها ونقلها الى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود، وحرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية وحرية تكوين الجمعيات. وقد سبق للمقرر الخاص أن أبلغ، في تقريره، عن مخالفة قانون ميانمار وأوامر مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام لحريتي التعبير وتكوين الجمعيات (E/CN.4/1993/37، الفقرة ١٨٦). ففي ميانمار، يبدو أن مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام لا يجيز وجود أية حرية للتعبير أو لتكوين الجمعيات تخالف أو تعارض بشدة مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام أو المجالس الإقليمية لإعادة القانون والنظام على مختلف المستويات، أو الحكومة.

حرية التعبير

١١٩- أُعلم المقرر الخاص بأن إمكانية وصول الصحفيين الأجانب الى ميانمار قد تزايدت. وأفيد بأن تنقلاتهم واتصالاتهم أصبحت أقل خضوعاً للتقييد أو للرصد مما كانت عليه في الأعوام السابقة. وذُكر أن الصحف الأجنبية أصبحت متاحة أيضاً في بعض المكتبات في يانغون، وأن هناك أكثر من ٨٠ مجلة في ميانمار، ذات اهتمام اجتماعي وثقافي، متاحة للجمهور. وتعكس هذه التطورات، الى حد كبير، تزايد حجم

الأعمال الدولية والتسويق المحلي الناشئ عن سياسة الباب المفتوح التي يتبعها مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام.

١٢٠- ولاحظ المقرر الخاص، خلال زيارته لميانمار في عام ١٩٩٥، أن الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون لا تزال تخضع، داخل البلد للرقابة الحكومية، وأن توزيع المواد المكتوبة يخضع أيضاً للتقييدات والرقابة الحكومية. فجميع المجلات يجب أن تقرأها هيئة حكومية، هي "مجلس فحص الصحافة"، قبل توزيعها.

١٢١- وتُستخدم وسائل الإعلام في ميانمار، الى حد كبير، كأداة لإشاعة ونشر ما عرّفه مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام بأنه يمثل الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاتحاد ميانمار. وقد تلقى المقرر الخاص معلومات من مصادر عديدة موثوق بها تبيّن مدى رقابة الحكومة على حرية التعبير ومدى تطبيقها للقيود على هذه الحرية. فقد أفيد، مثلا، بأن أكثر المتحدثين شعبية في ميانمار، ألا وهو أو أونغ ثين، قد مُنع تماماً، منذ بداية عام ١٩٩٥، من القاء محاضرات عامة في أي جزء من البلد. وحينما يرد اسمه أمام المسؤولين في مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام للحصول على موافقة له بالتحدث، يُرفض فوراً الإذن بالتجمع أو يُسحب. وثمة مثال آخر استُرعي انتباه المقرر الخاص اليه ويتعلق بالمحاولة الفاشلة التي قامت بها الصحيفة الأدبية الشعبية "سا باي غيا - نيه" لتخصيص عددها الصادر في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥ لشاعر ميانمار والعضو المنتخب في العصبة الوطنية من أجل الديمقراطي، مين ثو وون. فقد ذُكر أن صدور العدد أوقف في آخر لحظة بأمر من نائب وزير الشؤون الداخلية والدينية، رغم أن المراقبين كانوا قد وافقوا بالفعل على غلاف النشرة الذي يحمل صورة مين ثو وون.

١٢٢- وفي الوقت الذي يمكن فيه التوقع منطقياً بأن ينعكس تنوع مجتمع متعدد الإثنيات مثل مجتمع ميانمار في وسائل الإعلام، يلاحظ المقرر الخاص أن ليست هناك، في علمه، صحف تصدر بأية لغة من لغات الأقليات. وقد افيد أيضاً بأن كتابة ونشر كتب بلغات الأقليات يشكلان مهمة بالغة الصعوبة تتطلب إجراء طويلاً جداً. فجميع الكتب والمواد المطبوعة يجب أن تمر أمام مجلس للرقابة، غير أن النصوص المحررة بلغات الأقليات يجب أن تجتاز عقبة إضافية هي ترجمتها الى اللغة البورمية قبل أن يتسنى استعراضها.

١٢٣- والى جانب الرقابة، تواصل حكومة ميانمار تخويف مواطنيها وتثبيطهم عن ممارسة حقهم الأساسي في حرية التعبير، وذلك بمحاكمة الأشخاص عن طريق اللجوء الى توجيه تهم جنائية وتهم متصلة بالخيانة اليهم. وقد ذكر المقرر الخاص في تقريره السابق المقدم الى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1995/65) أن إحدى التهم التي وجهت الى خين زاو وين، وداو سان نويه، وأو خين سوي، الذين قُبض عليهم في تموز/يوليه ١٩٩٤، كانت هي "كتابة وتوزيع أنباء كاذبة يمكن أن تعرّض أمن الدولة للخطر". ويلاحظ المقرر الخاص أن مواطنين آخرين لا يزالون يُعتقلون بسبب تعبيرهم السلمي عن أفكارهم. وكما ذُكر أعلاه (انظر الفقرة ٩٦)، فقد حُكم على ثلاثة قادة حزبيين سياسيين في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، بالسجن سبع سنوات "بسبب قيامهم بجمع وتوزيع منشورات مناهضة للحكومة وحاوية عبارات تنطوي على الفتنة". وفي آونة أحدث، حكم على طالب اسمه أو يي هتوت، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بالسجن سبع سنوات "بسبب كتابة وتلفيق أنباء كاذبة عن ميانمار منذ عام ١٩٩٢ يمكن أن تتسبب بإساءة فهم البلدان الأجنبية للحالة الفعلية السائدة في البلد".

١٢٤- ومن الواضح أن سيطرة الدولة بالكامل على وسائل الإعلام، الى جانب وجود مجموعة كبيرة من أوامر مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام تحدّ من حرية التعبير، تقضي جدياً على إمكانية تعبير المواطنين عن آرائهم بحرية.

حرية تكوين الجمعيات

١٢٥- انتقالاً الى القضية المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات، فإن الانتهاكات تتم بشكلين رئيسيين هما: القيود المفروضة على تكوين جمعيات ذات طابع سياسي، والقيود المفروضة على الحق في تشكيل نقابات عمال مستقلة والانضمام اليها.

١٢٦- وفيما يتعلق بالحق في تشكيل نقابات عمال والانضمام اليها، وبالرغم من كون ميانمار طرفاً في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ لعام ١٩٤٨ المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم، فإن العمال والمستخدمين في ميانمار لا يتمتعون بالحق في الانضمام الى المنظمات التي يختارونها بأنفسهم خارج الهيكل القائم. ويضاف الى ذلك أن منظمات كهذه لا تملك حق الانضمام الى الاتحادات والاتحادات العامة أو الانتساب الى منظمات دولية بدون عائق.

١٢٧- وقد درست اللجنة المعنية تطبيق المعايير، التابعة لمنظمة العمل الدولية، الحالة في ميانمار في دورتها الـ٨٢ المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفيما يتعلق بتطبيق ميانمار لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧، أحاطت هذه اللجنة علماً ببيان ممثل حكومة ميانمار الذي ذُكر فيه أن حكومة بلده تتعهد بالتوفيق بين القانون والممارسة وبين الاتفاقية. ومع ذلك، شعرت اللجنة ببالغ القلق لأن الحكومة لم تتخذ إجراءات على مدى سنوات عديدة بناء على ملاحظات لجنة الخبراء، ولأن نقابات عمال بالمعنى الحقيقي للعبارة لا وجود لها. وذكّرت بأنها ما فتئت منذ ٤٠ عاماً تبدي تعليقات على أوجه الخلاف الجدية القائمة بين قانون الحكومة وممارستها من جهة، وبين الاتفاقية من جهة أخرى. فقد أفيد بأن الملاحين في ميانمار لا يتمتعون بحق تشكيل نقابة مستقلة للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الأساسية ولا يمكنهم الانتساب الى اتحاد دولي. وأفيد بأن حكومة ميانمار تسيطر تماماً، من خلال دائرة مراقبة استخدام الملاحين، على توظيف نحو ٣٠ ٠٠٠ ملاح في ميانمار، يُزعم أنهم مطالَبون بالتوقيع على عقد يقضي بأن لا يتصلوا بالاتحاد الدولي لعمال النقل.

١٢٨- وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على الأحزاب السياسية، تفيد التقارير بأن الأحزاب السياسية في ميانمار تخضع لرصد مكثف ومتواصل يقوم به مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام. وفي هذا الصدد، تلقى المقرر الخاص تقارير عديدة عن الإجراءات التي تستهدف تقييد أنشطة الأحزاب السياسية، بالإضافة الى الأوامر الموجودة الصادرة عن مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام، بما في ذلك الأمر ٨٨/٢ الذي يحظر تجمّع "خمسة أشخاص أو أكثر" والذي لا يزال ساري المفعول.

١٢٩- ومع أن المقرر الخاص على علم بأن حشداً من ألفين الى ثلاثة آلاف شخص يجتمع كل نهاية أسبوع خارج بوابة محل إقامة داو أونغ سان سوكي منذ أن أطلق سراحها لسماع ما تقوله هي وقادة آخرون للعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، فإن القانون الذي يحظر عقد التجمعات العامة دون الحصول على إذن من الهيئات الإدارية المحلية لا يزال ساري المفعول.

١٣٠- وتفيد التقارير بأنه لا يجوز لقادة بعض الأحزاب السياسية مغادرة بلدتهم دون الحصول على إذن مسبق من السلطات المعنية. وخلال اجتماع المقرر الخاص بقادة الأحزاب السياسية، أخبره أو أونغ شوي، رئيس العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، بأنه قد أُبلغ شفيهاً في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بعدم اجتياز الحدود البلدية لمدينة يانغون. وهذا الأمر التقييدي لا يزال ينطبق عليه في الوقت الحاضر. وتفيد التقارير بأن أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية وأعضاء اللجنة المركزية الراغبين في السفر الى خارج يانغون مطالَبون بإعلام السلطات سلفاً بذلك. وعند وصولهم الى المكان المقصود، عليهم إبلاغ السلطات المحلية أيضاً بهذا الوصول.

١٣١- ولا يجوز توزيع مؤلفات حزبية على الجمهور ويحظر عموماً على الأحزاب السياسية استخدام أية معدات طباعة لاستنساخ وتوزيع منشوراتها وكرّاساتها وبياناتها. والمقرر الخاص على علم بوجود استثناء واحد جدير بالذكر يتمتع به حزب الوحدة الوطنية، ووردت الاشارة اليه في الفقرة ٦١ أعلاه.

١٣٢- ولا تحظى الآراء السياسية المعارضة أو المنتقِدة بتغطية في وسائل الإعلام. فقد افيد، مثلاً، بأن حكومة ميانمار قامت في آب/أغسطس ١٩٩٥ بالتشويش على برنامج إذاعي باللغة البورمية كانت هيئة الإذاعة البريطانية تذيعه. وزُعم أن ذلك قد حدث بعدما أجرت داو أونغ سان سوكي سلسلة من المقابلات مع صحفيين أجانب أذيعت الى ميانمار خلال ذلك الشهر.

١٣٣- ومنذ أن انسحب مندوبو العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية من المؤتمر الوطني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، تلقى المقرر الخاص تقارير عديدة تفيد بأن قيوداً جديدة قد فرضت على أعضاء العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية. وأن نائبي الرئيس أو تين أو وأو كي ماونغ يخضعان باستمرار للرقابة ويتعرضان للمضايقة بشكل روتيني.

هاء - حرية التنقل والترحيل القسري

١٣٤- حرية التنقل مكفولة بالمادة ١٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وهذا الحق يشمل حرية التنقل والاقامة داخل حدود الدولة، وحق كل فرد في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة الى بلده.

١٣٥- وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن حرية التنقل مقيَّدة في ميانمار. فالخروج من البلد يتطلب حيازة إذن معين من الحكومة يُزعم أن من الصعب الحصول عليه. وطلب الحصول على تأشيرة خروج وعلى جواز سفر يقتضي تقديم شهادات بالجنسية وتصريحات أمنية لا يملكها الكثير من المواطنين أو لا يستطيعون الحصول عليها. وهناك هيئة تتولى استعراض طلبات الحصول على جوازات السفر ويبدو أن القرارات تتوقف على اعتبارات سياسية. ويقال إن تأشيرات الدخول لمواطني ميانمار الذين غادروا البلد بصورة قانونية أو الذين حصلوا على جنسية أجنبية أصبحت متاحة بسهولة أكبر.

١٣٦- وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية التنقل داخل البلد، يلاحظ المقرر الخاص أن المواطنين الذين يحملون بطاقات هوية شخصية هم وحدهم الذين يتمتعون بحرية التجوُّل داخل البلد، مما يستبعد المقيمين العاجزين عن استيفاء الأحكام التقييدية المنصوص عليها في قانون الجنسية، منهم مثلاً السكان

المسلمون الذين يعيشون في ولاية راخين. ويضاف الى ذلك أن جميع المواطنين مطالبون بإعلام السلطات بتحركاتهم داخل البلد وينبغي إبلاغ السلطات المحلية بأسماء الضيوف الذين يقضون الليلة وتسجيلها لديها.

١٣٧- ولاحظ المقرر الخاص بسرور، أثناء زيارته لميانمار، أن الحكومة استمرت في تخفيف القيود المفروضة على المسافرين الأجانب. فيجوز للعديد من أعضاء المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية أن يجولوا في مختلف أنحاء البلد لتنفيذ برامجهم مباشرة مع السكان المعنيين. ومع ذلك، فقد أبلغت مصادر موثوق بها المقرر الخاص بأن تأشيرات الدخول لا تزال تُرفَض لأشخاص معيَّنين، مثل المدافعين عن حقوق الانسان والصحفيين والشخصيات السياسية.

١٣٨- وتتعلق تقارير أخرى مدعمة بوثائق جيّدة تلقاها المقرر الخاص بانتهاكات الحق في التملُّك، على نحو ما نصت عليه المادة ١٧ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وتشير التقارير الى حالات مصادرة أو هدم أملاك منقولة وغير منقولة قيل إن الضحايا لم يحصلوا إلا في حالات قليلة جداً على شكل من التعويض عنها. ولا يزال يجري ترحيل الناس قسراً الى مدن وقرى جديدة مع تعويض بسيط لهم أو بدون أي تعويض على الاطلاق. وفي بعض المناطق، مثل هلانغ وثنغانغيون وتامويه، لا يتلقى مالكو المنازل المشردون أي تعويض، وإن كان قد أفيد بأن بعضهم مُنح خيار شراء شقق في البنايات التي أنشئت على مواقع منازلهم القديمة. وتتعدى عادة كلفة هذه الشقق الجديدة إمكانيات المالكين المشردين. ويتعين على معظم هؤلاء المشردين شراء قطع من الأرض في البلدات الجديدة بأموالهم الذاتية، مما يسبب لهم مصاعب مالية كبيرة. ويواجه عادة السكان المشردون صعوبات اقتصادية كبيرة، لأن أسباب رزقهم كانت ترتبط بالمنطقة التي كانوا يعيشون فيها سابقاً.

١٣٩- وتلقى المقرر الخاص تقارير أخرى مثيرة للقلق عن استيلاء السلطات على الأراضي الصالحة للزراعة لإقامة مدن جديدة أو لتحقيق أغراض عسكرية. وهذا يؤدي الى حرمان بعض المزارعين من وسائل عيشهم التقليدية. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ مثلاً، أفيد بأن القوات العسكرية تحت القيادة الشرقية (مقر تاونغييي) قد بدأت تحتل الأراضي الزراعية التي يطالب بها المزارعون المحليون في قرية الغيونغ، بمنطقة يوانغان، دائرة تاونغييي، في ولاية شان، والتي تتبع لمنطقة كيندا لمستجمعات المياه. ونتيجة لذلك، أفيد بأن ٣٠ الى ٤٠ مزارعاً فقدوا كل أرضهم، وأن كثيرين غيرهم تُركوا وبحوزتهم قطع من الأرض أصغر من أن تكفي لبقائهم على قيد الحياة.

١٤٠- وتضرَّرت عدَّة جماعات من الأقليات في الماضي بانتهاكات حقوق الملكية. وكان من بين الضحايا أفراد وأسر وحتى قرى بأكملها اعتُبرت مذنبة بالارتباط، وبالتالي، أُخضعت لسياسة العقوبة الموسَّعة. وطبقت أيضاً بانتظام مصادرة الأملاك أو هدمها كجزاء للمتعاطفين المزعومين مع المتمردين. ويبدو أن عمليات الترحيل القسري تحدث حالياً في الأغلب في إطار مشاريع التنمية.

واو - حقوق العمل

١٤١- فيما يتعلق بمسألة السخرة، تلقى المقرر الخاص أثناء زيارته لميانمار نصي توجيهين سريين حديثين صادرين عن مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام يحظران ممارسة العمل بدون أجر. والتوجيهان السريان المعنيان هما توجيها مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام رقم ٨٢ ورقم ١٢٥، اللذان حصل المقرر الخاص على

نصيهما الكاملين والأصليين باللغة البورمية الأصلية؛ وترد ترجمة انكليزية غير رسمية لهما في المرفق الثاني بهذا التقرير. والتوجيه رقم ٨٢ الذي صدر في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ يقضي "بوقف الحصول على عمل بدون تعويض من السكان المحليين في مشاريع الري". أما التوجيه رقم ١٢٥ فإنه "يحظر الاسهام بالعمل بدون أجر في مشاريع التنمية الوطنية". ويرحب المقرر الخاص بعزم الحكومة على وقف ممارسة العمل بدون أجر ولكنه يلاحظ أن محتويات هذين التوجيهين لا تشكل إلغاءً لأي من القوانين التي صدرت بموجب قانون القرى وقانون المدن لعام ١٩٠٨، والتي تصرّح بالسخرة في ظل ظروف معينة والتي لا تزال سارية المفعول في البلد. وعلاوة على ذلك، يلاحظ المقرر الخاص أن هذين التوجيهين، بعد مرور عدة أشهر على نشرهما، لا يزالان غير علنيين، وبالتالي، لا يمكن أن يطلع عليهما أولئك الذين ينطبقان عليهم وأولئك الذين يحمون حقوق الأشخاص المتهمين بمخالفة القوانين.

١٤٢- وبالنظر الى الشكاوى العديدة التي تلقاها المقرر الخاص من عدة مصادر موثوق بها، يبدو أن كلا التوجيهين لا ينفذان بحذافيرهما. إذ يُزعم أن الرجال والنساء والأطفال لا يزال يُسخَّرون لبناء السكك الحديدية والطرق والجسور. وتفيد التقارير بأنهم لا يتلقون أجراً عن عملهم ولا يؤذن لهم إلا بأن يتناولوا الحد الأدنى من الغذاء والراحة. وأفادت مصادر مختلفة بحدوث لجوء الى السخرة واسع النطاق بوجه خاص فيما يتعلق بالعديد من مشاريع بناء السكك الحديدية التي نُفذت أو الجاري تنفيذها. وذكر شهود عيان تجوَّلوا في ميانمار براً من مولمين الى يي في مقاطعة تنساريم أن السخرة عادت الى الظهور على خط السكة الحديدية من يي الى تافوي. فقد أفاد المصدر بأن أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص يُجبرون على العمل على قسم جديد من السكة الحديدية من يي الى كانبوك. وتفيد تقارير أخرى بأنه يُلجأ أيضاً الى السخرة لاصلاح وتوسيع الطريق العام في بلدة بيغو. ويزعم أن كل أسرة معيشية مطالبة بدفع ٥٠ كيات عن كل عضو من أعضائها كل أسبوعين كمساهمة منها في بناء هذا الطريق العام. وتتراوح الواجبات التي يقال إن السكان يضطلعون بها بين فرز الأحجار التي تأتي من محجر، وحملها من مكان الى آخر، ونقل الحصى بأوراق الخيزران، وخلط القطران وبسطه على الأرض. ويقال إن أوضاع المعيشة على مواقع البناء سيئة جداً وإن الحرارة والغبار يشكلان العامل الرئيسي للمشقة.

١٤٣- وفي دورة مؤتمر العمل الدولي الـ٨١ التي عقدت في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٥، أحاط المقرر الخاص علماً بأن مسألة السخرة في ميانمار قد أثيرت أمام اللجنة المعنية بتطبيق المعايير. ولم تتمكن اللجنة من أن تجد طريقة للموافقة على موقف الحكومة، كما تم إبلاغه للجنة الخبراء، بأن ما يُزعم أنه عبارة عن سخرة ليس في الواقع سوى عمل طوعي. ودعت اللجنة أيضاً حكومة ميانمار الى أن تقوم على وجه السرعة بإلغاء الأحكام القانونية الضارة الصادرة بموجب قانون القرى وقانون المدن لجعلهما يتمشيان مع نص وروح اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ المتعلقة بالعمل الجبري أو الالزامي لعام ١٩٣٠ والتي صدقت حكومة ميانمار عليها في عام ١٩٥٥.

١٤٤- والى جانب السخرة، أُعلم المقرر الخاص بأن العمال في ميانمار لا يتمتعون بحقوق العمل الأساسية بما فيها، بوجه خاص، حرية تكوين الجمعيات والحق في التنظيم. إذ يكاد يكون وجود أية حركة نقابية معدوماً، ويتعرَّض العمال وأعضاء النقابات الذين ينتقدون الحكومة للاستجواب والاعتقال.

زاي - المؤتمر الوطني وعملية إقامة الديمقراطية

١٤٥- عندما أنفضّ المؤتمر الوطني في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، صرّح رئيسه، وهو رئيس المحكمة العليا أو أونغ تو، بأنه تم التوصل الى اتفاق لإرساء المبادئ من أجل تعيين المقاطعات الذاتية الادارة والمناطق الذاتية الادارة في الفصل من الدستور المعنون "هيكل الدولة".

١٤٦- وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أعادت حكومة ميانمار عقد المؤتمر الوطني. وكانت الموضوعات المدرجة في جدول أعماله هي: السلطة التشريعية؛ والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وعلى غرار الدورات السابقة، حضر الجلسة الافتتاحية العامة، ضمن من حضرها، خمسة مندوبين من العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية كانوا ضمن مجموعة مندوبي الأحزاب السياسية و ٨١ ممثلاً منتخباً من العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية كانوا ضمن مجموعة الممثلين المنتخبين. وفي أعقاب خطبة الافتتاح التي ألقاها الفريق ميو نيونت، رئيس اللجنة الداعية الى عقد المؤتمر الوطني، قرر ممثلو العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية الانسحاب من المؤتمر ومقاطعة دورتها الجارية.

١٤٧- وتنص الفقرة ١ من المادة ٢١ والفقرة ٣ من المادة ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على أن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون في حرية، وأن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم؛ ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً.

١٤٨- ويلاحظ المقرر الخاص أن من بين المندوبين لدى المؤتمر الوطني البالغ عددهم ٧٠٢ والمنتمين الى ثماني فئات، هناك ٤٩ مندوباً هم مختارون من جانب الأحزاب السياسية الـ١٠ التي تبقت بعد انتخابات عام ١٩٩٠، و١٠٦ مندوبين هم ممثلون منتخبون، أما المندوبون الباقون من الفئات الست الأخرى فقد اختارهم مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام. والواقع أن أعضاء العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، رغم فوزهم بنسبة ٨٠ في المائة من المقاعد في الانتخابات العامة التي جرت في عام ١٩٩٠، لا يمثلون إلا نحو ١٥ في المائة من المندوبين الـ٧٠٢.

١٤٩- وعلاوة على ذلك، أُعلم المقرر الخاص بأن كل مجموعة من المجموعات الثماني الممثلة يتعين عليها أن تشكل لجنة من خمسة رؤساء يتولون إدارة المناقشات، وأن رئيساً واحداً فقط، في مجموعة الأحزاب السياسية، كان من العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، وهو الحزب الذي فاز بالأغلبية في انتخابات عام ١٩٩٠. وفي مجموعة الممثلين المنتخبين، حيث ٨٩ مندوباً من المندوبين الـ١٠٦ المتبقين كانوا من العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، لم يتم اختيار أي ممثلين لهذه العصبة كرؤساء.

١٥٠- وبالنظر الى هذه الأرقام والى عملية اختيار المندوبين، يلاحظ المقرر الخاص أن المؤتمر الوطني ليس مؤتمراً تمثيلياً حقاً بالمعنى المقصود في الفقرة ١ من المادة ٢١ وفي الفقرة ٣ من المادة ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، لأن العضوية فيه لا تعكس نتائج الانتخابات.

١٥١- ويبدو أن حرية التعبير بوجه عام والمناقشة السياسية بوجه خاص في مجمع مباني المؤتمر الوطني تخضعان لقيود وحدود شديدة. إذ لا يجوز للمندوبين توزيع ورقات المناقشة فيما بينهم، بل يتعين عرض

جميع الورقات أولا على رؤساء المجموعات. ويقوم الرؤساء بالتدقيق في مضمونها، وإذا ما وُجد أن البيانات تخالف المبادئ المتفق عليها، تُحذف الأجزاء ذات الصلة. وعندئذ فقط، يمكن قراءة الورقات في جلسات المجموعات. أما حين يتعين قراءة البيانات المقترحة أمام الجلسة العامة، فيجب عرضها مرة أخرى على لجنة العمل للتدقيق فيها. وعلاوة على ذلك، يبدو أن المندوبين لا يتمتعون بالحرية الكاملة لمقابلة المندوبين الآخرين ولمبادلة آرائهم داخل مجمع المباني. وتفيد التقارير بأن ليس من حقهم توزيع المنشورات، أو حمل الشارات، أو جلب أية مادة مكتوبة أو مطبوعة الى المؤتمر دون الحصول مسبقاً على موافقة اللجنة الوطنية.

١٥٢- وأُعلم المقرر الخاص أيضاً، أثناء زيارته لميانمار في ١٩٩٥، بأن جميع المندوبين لدى المؤتمر الوطني مطالبون بالإقامة في مجمع مباني المؤتمر. فكل خمسة مندوبين يقيمون معاً في المهجع ذاته. وهناك موظف ضابط للنظام في كل مهجع لخدمة المندوبين. وتفيد التقارير بأنه يجوز ايضاً لهؤلاء الموظفين مراقبة أنشطة المندوبين. وأُبلغ المقرر الخاص أيضاً بأنه عندما يعود المندوبون الى ولاياتهم لرؤية أسرهم يكونون أحياناً عرضة للمضايقة وللرصد من جانب السلطات المحلية. وفي هذا الصدد، يخشى المقرر الخاص أن لا يسمح جو التخويف هذا للمندوبين بالاتصال بالسكان الذين يمثلونهم ليتمكنوا من أخذ شكاواهم ورغباتهم ووجهات نظرهم في الاعتبار ومن ثم تمثيلهم بشكل فعال أثناء المناقشات التي تجري في المؤتمر الوطني.

حاء - التحرُّك نحو المصالحة مع المتمردين

١٥٣- خلال الاجتماعات التي عقدها المقرر الخاص في ميانمار، أعلنت الحكومة أن اتفاقات وقف اطلاق النار الأخيرة تشكل أهم انجازاتها باعتبارها مثالاً للمصالحة الوطنية ونقطة البداية لتحقيق التنمية الوطنية والاقليمية. ورداً على الدعوة التي وجهتها الحكومة الى المجموعات المسلحة "للعودة الى الحظيرة القانونية"، أفيد بأن حزب كايني التقدمي الوطني قد توصل، في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥، الى اتفاق وقف إطلاق النار مع حكومة ميانمار. وبعد إنقضاء ثلاثة أشهر، في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وقعت الحكومة على اتفاق آخر لوقف اطلاق النار مع مجموعة الأقلية الإثنية مون. وكان حزب ولاية مون الجديد هو الجماعة الإثنية المتمردة الخامسة عشرة التي وافقت على وقف اطلاق النار مع الحكومة.

١٥٤- وفيما يتعلق باتفاق وقف اطلاق النار الذي أبرم بين حزب كايني التقدمي الوطني وبين حكومة ميانمار، يشعر المقرر الخاص بالقلق لأن مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام لم يحترم هذا الاتفاق بأمانة. إذ تفيد عدة تقارير وردت بأن جيش ميانمار قد أخلَّ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ ببعض بنود الاتفاق. فقد وزع قواته في المناطق التي عينها حزب كايني التقدمي الوطني واستمر في تحصيل رسوم من العتالين وفي تجنيد أهل كيابيني وغيرهم من المدنيين للقيام بعمليات للجيش مثل حمل المعدات العسكرية والذخائر وغير ذلك من الامدادات.

١٥٥- وأثناء إقامة المقرر الخاص في ميتكيينا (ولاية كاشين)، دعت الحكومة أو زاو هرا، نائب رئيس منظمة كاشين المستقلة، وأو خون ناونغ، ضابط الاتصال بمكتب ميتكيينا، الى الاجتماع به. وعُقد الاجتماع بحضور الوفد الحكومي الذي كان يرافق المقرر الخاص والذي قام بتسجيل المحادثة بأكملها. وبما أنه لم يعيَّن أي مترجم شفوي للمقرر الخاص أثناء بعثته، فقد اضطر الى الاعتماد على مترجم حكومي أثناء الاجتماع.

١٥٦- وأُعلم أو زاو هرا المقرر الخاص بأن منظمة كاشين المستقلة قد وقعت على اتفاق وقف اطلاق النار مع حكومة ميانمار في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ بعد أربع سنوات من المفاوضات. ومع أن أحكام الاتفاق لم تُعلَن، فقد قال أو زاو هرا للمقرر الخاص إن النقطة الرئيسية التي تم الاتفاق عليها هي الحفاظ على الوضع العسكري الراهن في المناطق التي عيَّنها كلا مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام ومنظمة كاشين المستقلة.

١٥٧- وخلال الاجتماع، أوضح أو زاو هرا للمقرر الخاص أن الحكومة المركزية في ميانمار قد حرمت سكان ولاية كاشين من حقوقهم الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية الأساسية. وقال له إن الأرباح التي تُجنى من الموارد الطبيعية المتوافرة في ولاية كاشين، مثل خشب الساج وحجر اليشم الكريم، لا تعود بالنفع على سكان ولاية كاشين وإنما على الحكومة المركزية. وإن ولاية كاشين، عند مقارنتها بولايات أخرى، هي أفقر ولاية وهي متخلّفة في مجال التنمية بسبب الحرب الأهلية ولكن كذلك بسبب سياسة الحكومة المركزية التي لا تعيد قط توظيف الاستثمارات في تلك المنطقة، والتي تحبذ دائما البورميين وتعتبر سكان ولاية كاشين مواطنين من الدرجة الثانية. وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، قال نائب الرئيس للمقرر الخاص إن سكان ولاية كاشين قد عانوا خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٢ من الإبعاد والترحيل القسري ومن تدمير قراهم. وإن الكثيرين من القرويين أُجبروا على العمل كعتالين أو كعمال لبناء الطرق.

١٥٨- واعترف أو زاو هرا بأن حالة حقوق الإنسان قد تحسنت إلى حد كبير في ولاية كاشين منذ أن تم التوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار. فحالات الترحيل القسري والسخرة والعتالة الاجبارية قد قلّت بشكل ملحوظ، ما عدا في بعض المناطق النائية.

١٥٩- وأعرب أو زاو هرا عن الأمل في أن يؤدي التوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار إلى تعزيز فرص تنفيذ برامج التنمية الإقليمية وإلى جعل االرخاء يعمّ ولاية كاشين بأكملها. وأعرب كذلك عن الأمل في أن يتم بذل الجهود واتخاذ الترتيبات لكي تتاح الفرصة لمشاركة السكان المحليين على نطاق أوسع في إدارة موارد منطقتهم والإفادة منها. واختتم أو زاو هرا الاجتماع قائلا إنه لا يمكن التوصل إلى تحقيق سلم حقيقي في ميانمار إلا عن طريق التسوية السياسية.

١٦٠- وأُبلغ المقرر الخاص بغياب الممثلين الحقيقيين للقوميات الإثنية عن المؤتمر الوطني. فبالرغم من أن حكومة ميانمار قد وقعت على اتفاقات مختلفة لوقف إطلاق النار مع القوميات الإثنية، لا يؤذن لهذه الجماعات بشغل مقاعد إلا بصفة مراقب، وبالتالي، لا يمكنها المشاركة في عملية صياغة الدستور.

طاء - معاملة السكان المسلمين في ولاية راخين

١٦١- في عام ١٩٩٢، تدفق نحو ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ مسلم تدفقا جماعيا إلى بنغلاديش قادمين من ولاية راخين في ميانمار. ولمعالجة هذه المشكلة، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن عودة اللاجئين طوعا إلى وطنهم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتي بنغلاديش وميانمار في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣ و٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ على التوالي. وتتواصل عودة اللاجئين إلى الوطن ميانمار، وقد عاد حتى الآن من بنغلاديش المجاورة أكثر من ٠٠٠ ١٩٠ لاجئ من ميانمار، من أصل مجموع قدّر بنحو ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ.

١٦٢- وتلعب المفوضية دورا رئيسيا في المساعدة على تأمين أوضاع في ولاية راخين تؤدي إلى عودة اللاجئين إليها وفي رصد معاملة سلطات ميانمار لهم. وتفيد مصادر موثوق بها بأن حالات انتهاك حقوق الإنسان، التي أبلغت بها هي، قليلة جدا منذ أن بدأت مساعدة المفوضية لعملية العودة إلى الوطن.

١٦٣- وإن معظم السكان المسلمين في ولاية راخين لا يحق لهم الحصول على الجنسية بموجب نظم التجنس القائمة، بل إن معظمهم غير مسجلين بصفة من يسمّون بالمقيمين الأجانب، مثلما هي الحالة مع الأجانب/الأشخاص عديمي الجنسية الذين يعيشون في أنحاء أخرى من ميانمار. وفي هذا الصدد، يود المقرر الخاص أن يشير إلى أن ميانمار، باعتبارها طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، هي ملزمة، وفقا للمادة ٧ من الاتفاقية، بمنح الجنسية لكل طفل يولد في إقليمها، خاصة في الحالات التي يصبح فيها الطفل، خلاف ذلك، عديم الجنسية.

١٦٤- وقد أُعلم المقرر الخاص بأن حكومة ميانمار قد وافقت على منح العائدين البالغين من العمر أكثر من ١٨ عاما مستندات هوية شخصية يطلق عليها اسم "بطاقات هوية شخصية مؤقتة"، ولكن مستندات الهوية الشخصية هذه لن تغيّر مركز الأشخاص المعنيين. فالحالة الحاضرة للسكان المسلمين في ولاية راخين من حيث مركزهم لا تسمح لهم بمغادرة قراهم دون الحصول على إذن من القائد المحلي لمجلس الدولة لإعادة القانون والنظام. ولا يجوز لهم كذلك تبوّء وظائف في الولاية ويحظر عليهم الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

١٦٥- تيسّرت الزيارة التي قام بها المقرر الخاص لاتحاد ميانمار بناء على دعوة الحكومة بفضل الجهود والتعاون والمجاملة التي بذلها نحوه المسؤولون في الحكومة، ومنهم بوجه خاص اللواء خين نيونت، الأمين الأول لمجلس الدولة لإعادة القانون والنظام، وأو أوهن غيو، وزير الشؤون الخارجية. وقد لُبّيت جميع طلبات المقرر الخاص بمقابلة ممثلين للحكومة، بما في ذلك مقابلة رئيس المحكمة العليا، والنائب العام، ووزير الإعلام، ووزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية، ووزير الشؤون الداخلية.

١٦٦- ويود المقرر الخاص أن يعرب عن تقديره للحكومة على الترتيبات التي اتخذتها لتنظيم زياراته لولاية كاشين وولاية شان، وسجن إنسين، وسجن ميتكيينا، ولأماكن ومرافق أخرى كان قد طلب زيارتها.

١٦٧- ومع ذلك، فقد شعر المقرر الخاص بخيبة أمل، لعدم السماح له في هذا العام، رغم الطلب الكتابي الرسمي الذي وجهه قبل توجهه إلى ميانمار ورغم طلباته المتكررة أثناء وجوده في ميانمار، برؤية أي سجين، لا في سجن إنسين ولا في سجن ميتكيينا. وهو يأسف أيضا لكون الاجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية قد عقدت في مكان وفي جو لا يتيحان إمكانية تبادل الآراء بحرية وبلا عائق.

١٦٨- ولاحظ المقرر الخاص بوجه عام في يانغون وميتكيينا وكيينغتون وجود علامات واضحة على انخفاض حدة التوتر في حياة الناس. فالأسواق كانت مليئة بالسلع الاستهلاكية ومكتظة بالمتسوقين. وهناك

تطورات مادية في بناء أو تحسين الطرق والجسور والمباني والسكك الحديدية تجرى في مناطق مختلفة من البلد وفي بعض المناطق الحدودية. ومع ذلك، فقد أُعلم المقرر الخاص، كما في العام الماضي تماما، بأن نسبة صغيرة فقط من السكان هي التي تتمتع بتحسن نمط حياتها، وأن الأغلبية الفقيرة تعاني من ارتفاع أسعار المواد الأساسية اللازمة مثل الأرز والأدوية.

١٦٩- ويرحب المقرر الخاص باتساع نطاق التعاون بين حكومة ميانمار وأجهزة أخرى مختلفة للأمم المتحدة ومنظمات دولية إنسانية غير حكومية.

١٧٠- ويسرّ المقرر الخاص أن يلاحظ أن حكومة ميانمار قد واصلت الإفراج عن أشخاص كانوا محتجزين بسبب قيامهم بأنشطة سياسية، بمن فيهم داو أونغ سان سوكي. ومع ذلك، يعرب عن قلقه لاستمرار وجود مئات من الأشخاص مثل هؤلاء قيد الاحتجاز في ميانمار.

١٧١- ويلاحظ المقرر الخاص وجود مشاكل في ميدان إقامة العدالة فيما يتعلق بالمحاكمات العادلة، والوصول بحرية إلى محامي الدفاع، والحكم بعقوبات لا تتناسب مع الجرائم المرتكبة، وقلة الوقت المتاح لنظر المحاكم بدقة في القضايا.

١٧٢- وعدم قبول ميانمار الإجراءات الاعتيادية التي تتبعها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لزيارة أماكن الاحتجاز يشكل خطوة سلبية لتحسين أوضاع الاحتجاز في ميانمار. ويبدو أن الأوضاع في سجون ميانمار هي دون المعايير الدولية، أي القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء؛ والمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء؛ ومجموعة المبادئ لحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن. ويعتقد المقرر الخاص أن شبهة سوء معاملة السجناء ستظل قائمة ما دام التدقيق العلني فيها مرفوضا.

١٧٣- وتشير التقارير المفصلة، والصور، وتسجيلات شرائط الفيديو ومجموعة من الأدلة المادية التي رآها المقرر الخاص إلى أن ممارسات السخرة، والعتالة الجبرية، والتعذيب والقتل التعسفي لا تزال منتشرة على نطاق واسع في ميانمار. ويبدو أنها تحدث في إطار برامج التنمية وعمليات مقاومة التمرد في المناطق التي تقطنها الأقليات الإثنية. وكثيرون من ضحايا هذه الأفعال ينتمون إلى الجماعات الإثنية الوطنية. وهم بوجه خاص فلاحون، ونساء، وعمال مستأجرون باليوم وغيرهم من المدنيين المسالمين الذين ليس لديهم مال كاف لتجنب سوء المعاملة عن طريق الرشوة.

١٧٤- ولا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء القيود الشديدة المفروضة على التمتع بالحقوق المدنية والسياسية. فالناس لا يتمتعون بحريات الرأي، والتعبير، والنشر، والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ويبدو أنهم يخشون دائما من أن يؤدي ما يقولونه أو يفعلونه هم أو أفراد أسرهم، خاصة في مجال السياسة، إلى تعريضهم لخطر الاعتقال والاستجواب من جانب الشرطة أو المخابرات العسكرية. وهذا ناتج عن وجود مجموعة معقدة من قوانين الأمن التي تمنح الحكومة سلطات شاملة للقيام بعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وهذه القوانين تشمل قانون أحكام الطوارئ لعام ١٩٥٠، وقانون حماية الدولة لعام ١٩٧٥، وقانون تسجيل الطابعين والناشرين لعام ١٩٦٢، وقانون الأسرار الرسمية لعام ١٩٢٣، وقانون تكوين الجمعيات بشكل غير قانوني لعام ١٩٠٨. وفي هذا الصدد، ألقي القبض على أكثر من ١٥ فردا كانوا يمارسون حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، في مجرى عام ١٩٩٥، بناء على مجموعة من التهم التي وجهت إليهم

بموجب هذه القوانين، بما في ذلك تهم من قبيل كتابة وتوزيع "منشورات غير قانونية، ونشر أنباء كاذبة تلحق الضرر بالدولة والاتصال بمنظمات غير قانونية".

١٧٥- والأشخاص الذين تخضع حقوقهم المدنية والسياسية لأشد القيود هم أعضاء الأحزاب السياسية، وخاصة قادة العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، والمندوبون لدى المؤتمر الوطني. ومرة أخرى المندوبون من العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية. فهم، بسبب الضغوط الظاهرة وغير الظاهرة، لا يستطيعون التجمع في مجموعة، ولا إجراء مناقشة حرة، ولا نشر أو توزيع مواد مطبوعة. وفي هذه الحالة، يصعب الافتراض بأن مبادلات علنية وحرة لوجهات النظر والآراء تحدث في ميانمار من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأحزاب حقا.

١٧٦- ولدى التطرق إلى حريتي التنقل والإقامة في ميانمار، بما في ذلك حق الشخص في مغادرة البلد والعودة إليه، يستنتج المقرر الخاص أن انتهاكات واضحة لهذه الحريات ترد في قانون ميانمار وفي الممارسات التي تجري فيه. وتحديدا، هناك قيود شديدة مفروضة على السفر إلى الخارج. وفيما يتعلق بعمليات النفي الداخلي والترحيل القسري، يستنتج المقرر الخاص أن سياسات الحكومة تنتهك حريتي التنقل والإقامة وتشكل، في بعض الحالات، ممارسات تمييزية قائمة على أساس الانتماء الإثني أو الديني.

١٧٧- وأوضح ممثلو الحكومة مرارا للمقرر الخاص أن الحكومة راغبة في نقل السلطة إلى حكومة مدنية، ولكن، من أجل القيام بذلك، يجب أن يكون هناك دستور قوي، ولكي يكون هناك دستور قوي، فإنهم يفعلون ما بوسعهم لاستكمال عمل المؤتمر الوطني. ومع ذلك، لا يسع المقرر الخاص إلا أن يظل يشعر بأنه، نظرا إلى تشكيل المندوبين (انتخب مندوب واحد فقط من أصل سبعة مندوبين في انتخابات عام ١٩٩٠)، وإلى القيود المفروضة على المندوبين (لا وجود عمليا لحرية التجمع وطبع وتوزيع منشورات أو الادلاء بتصريحات بحرية)، والمبادئ التوجيهية العامة الواجب اتباعها بدقة (بما في ذلك المبدأ المتعلق بالدور القيادي للجيش)، لا يبدو أن المؤتمر الوطني يشكل "التدابير اللازمة في سبيل إعادة الديمقراطية، مع الاحترام الكامل لإرادة الشعب على النحو الذي عبّر به عنها في الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في عام ١٩٩٠" (قرار الجمعية العامة ١٤٤/٤٧، الفقرة ٤).

١٧٨- ويولي المقرر الخاص اهتماما خاصا لأوجه النجاح التي حققتها في الآونة الأخيرة مبادرة الحكومة بدعوة الجماعات المتمردة المسلحة إلى إجراء محادثات مع الحكومة، ويلاحظ بوجه خاص وجود استجابة ايجابية مبدئية في هذا العام من حزب كارين التقدمي الوطني ومن حزب مون الاشتراكي الجديد. وهو يعتبر أن اتفاقات وقف اطلاق النار تشكل أساسا مفيدا لتحقيق السلم الدائم ولكنها لا تمثل السلم الدائم، فإجراء حوار جدي مع ممثلي الأقليات الإثنية لتحقيق المصالحة الدائمة أمر أساسي. وهو مفعم بالأمل في أن تمضي العملية قدما وأن تتحول من اتفاق عسكري لوقف اطلاق النار إلى اتفاق سياسي، باعتباره الحل الوحيد للتوصل إلى مصالحة وسلم حقيقيين في جميع أنحاء البلد.

١٧٩- ويرحب المقرر الخاص بكون عشرات الآلاف من اللاجئين قد أعيدوا بنجاح إلى وطنهم، في أعقاب التوقيع في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ على مذكرة تفاهم بين اتحاد ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتيسير وضمان عودة المقيمين في ميانمار من بنغلاديش طوعا وبأمان، وفي أعقاب فتح

مكتب ميداني للمفوضية في ولاية راخين ليتسنى للموظفين الدوليين التابعين للمفوضية رصد عملية إعادة اللاجئين إلى الوطن.

باء - التوصيات

١٨٠- يعرب المقرر الخاص عن أسفه إذ يرى أن من الضروري تكرار معظم التوصيات التي قدمها في تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٥. وفي ضوء الاستنتاجات السابقة، يجد المقرر الخاص أيضا أن من الضروري تقديم توصيات إضافية لتنظر فيها حكومة ميانمار.

(أ) ينبغي لحكومة ميانمار أن تفي بالالتزامات التي تحملتها بموجب المادتين ٥٥ و٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة "بالقيام على انفراد أو بالاشتراك بما يجب من عمل بالتعاون مع الهيئة ... من أجل أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين". وفي هذا الصدد، يود المقرر الخاص أن يصرّح بأن حكومة ميانمار هي في وضع مثالي لأنها تستطيع أن تشجع المندوبين لدى المؤتمر الوطني على تضمين الدستور الجديد أحكاما مختلفة متصلة بحقوق الإنسان مستخدمين، كمرجع، أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو الإعلان الذي يجب أن تعمَّم نسخة منه على كل مندوب باللغة البورمية.

(ب) ينبغي لحكومة ميانمار أن تنظر في الانضمام إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩؛

(ج) ينبغي العمل على جعل قانون ميانمار متسقا مع المعايير الدولية المقبولة فيما يتعلق بحماية الحق في السلامة البدنية، بما في ذلك الحق في الحياة، وحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي هذا الصدد، ينبغي لحكومة ميانمار أن تتخذ خطوات عاجلة وواضحة لوقف ممارسات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(د) ينبغي محاكمة جميع القادة السياسيين، بمن فيهم الممثلون السياسيون المنتخبون، والطلاب، والعمال، والفلاحون وغيرهم ممن تم اعتقالهم أو احتجازهم بموجب الأحكام العرفية بعد مظاهرات عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠ أو نتيجة للمؤتمر الوطني أمام محكمة مدنية مشكلة تشكيلا قانونيا ومستقلة، وفي إطار عملية قضائية مفتوحة وممكن الوصول إليها دوليا، ويستطيع فيها جميع المتهمين الاستعانة بمحام يختارونه بأنفسهم. وإذا ما ثبتت إدانتهم في هذه الإجراءات القضائية، وجب إصدار حكم عادل عليهم. وإلا، وجب الافراج عنهم فورا، وينبغي للحكومة أن تتعهد بالامتناع عن جميع أفعال التخويف أو التهديد أو الانتقام ضدهم أو ضد أسرهم وبأن تتخذ التدابير الملائمة لتعويض جميع الذين عانوا من الاعتقال أو الاحتجاز التعسفيين؛

(هـ) ينبغي لحكومة ميانمار أن تلغي أو أن تعدل، حسب ما هو مناسب، الأحكام ذات الصلة التي تحول في الوقت الحاضر دون قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنشطتها الإنسانية فيما يتعلق بزيارة

السجون. وفي هذا الصدد، تشجّع حكومة ميانمار على دعوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى العودة إلى ميانمار للاضطلاع بمهامها الإنسانية البحتة؛

(و) ينبغي لحكومة ميانمار أن تتخذ خطوات لتيسير وضمان التمتع بحريات الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات، وذلك خاصة بنزع الصفة الجرمية عن التعبير عن الآراء المعارضة وبالتخلي عن الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام والجمعيات الأدبية والفنية. ولذلك، ينبغي لحكومة ميانمار أن تنظر في إلغاء أو تعديل جميع القوانين القائمة المقيدة لحرية التعبير، بما في ذلك قانون تسجيل الطابعين والناشرين لعام ١٩٦٢، وذلك من أجل كفالة الحماية الكاملة لحق جميع الناس في ميانمار، بمن فيهم أعضاء الأقليات الإثنية، في حرية الرأي والتعبير، كما أقرتها المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(ز) ينبغي لحكومة ميانمار أن تمتثل أيضا للالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ التي تجيز إنشاء نقابات عمال منظمة تنظيما مستقلاً. وينبغي لحكومة ميانمار أن تتخذ أيضا جميع التدابير اللازمة لضمان وتأمين إمكانية قيام جميع الأحزاب السياسية بممارسة أنشطتها بحرية وبدون قيود. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إلغاء جميع القيود المفروضة على حرية التنقل وتكوين الجمعيات والتجمع، بما في ذلك قانون تكوين الجمعيات بشكل غير قانوني لعام ١٩٠٨؛

(ح) ينبغي لحكومة ميانمار أن تلغي جميع القيود التي تتعلق بدخول المواطنين إلى البلد والخروج منه وبتنقلهم داخل البلد؛

(ط) ينبغي لحكومة ميانمار أن توقف جميع السياسات التمييزية التي تتعارض مع التمتع بالملكية بحرية وعلى قدم المساواة، وأن تمنح تعويضا ملائما لجميع الذين هدمت ممتلكاتهم بشكل تعسفي أو مجحف؛

(ي) ينبغي لحكومة ميانمار أن تفي بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ التي تحظر ممارسة العتالة الجبرية والسخرة. وفي هذا الصدد، ينبغي لحكومة ميانمار أن تتخذ على وجه السرعة التدابير الملائمة لإلغاء الأحكام القانونية الضارة المنصوص عليها في قانون القرى وقانون المدن وذلك لمنع مواصلة ممارسة السخرة. وينبغي لحكومة ميانمار أن تعلن أيضا "التوجيهين السريين" اللذين يثبطان عن ممارسة السخرة بدون أجر وأن تنفذهما بحذافيرهما؛

(ك) ينبغي لحكومة ميانمار أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكي تعجل عملية الانتقال إلى الديمقراطية ولكي تُشرك في هذه العملية الممثلين المنتخبين حسب الأصول في عام ١٩٩٠ الذين استُبعدوا من المشاركة في اجتماعات المؤتمر الوطني. وفي هذا الصدد، ينبغي لحكومة ميانمار أن تبدأ بدون تأخير عملية اقامة حوار حقيقي وموضوعي مع قادة العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرهم من القادة السياسيين، بمن فيهم ممثلو الجماعات الإثنية؛

(ل) تشجّع حكومة ميانمار على مواصلة تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال تيسير وتأمين العودة الطوعية والآمنة لمسلمي ولاية راخين من بنغلاديش؛

(م) ينبغي لحكومة ميانمار أن تنظر في تعديل قانون الجنسية لعام ١٩٨٢ لإلغاء الشروط الثقيلة الواردة فيه للحصول على الجنسية. وينبغي للقانون أن لا يطبق فئاته المتصلة بالمواطنة من الدرجة الثانية، والتي ترتب آثارا تمييزية على الأقليات العرقية أو الإثنية، ولا سيما على السكان المسلمين من ولاية راخين. وينبغي العمل على جعل هذا القانون متسقا مع المبادئ المجسدة في الاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية المؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٦١؛

(ن) ينبغي لحكومة ميانمار أن تتخذ الخطوات اللازمة كيما تكون أفعال الجنود، الجنود الخاصين والضباط على السواء، متمشية مع المعايير الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان الدولية المقبولة بحيث لن يرتكبوا جرائم قتل تعسفي، أو اغتصاب، أو مصادرة ممتلكات، أو لن يجبروا الأشخاص على العمل، أو العتالة، أو الرحيل أو يعاملوا الأشخاص خلاف ذلك دون احترام لكرامتهم كبشر. وحين يكون استئجار عمل القرويين المحليين للعتالة ولغير ذلك من الأشغال ضروريا لتحقيق أغراض حكومية، ينبغي الحصول عليه على أساس طوعي وينبغي دفع أجور كافية. وينبغي أن تكون طبيعة العمل معقولة ومتمشية مع معايير العمل الدولية المقررة. وحين يعتبر ترحيل القرى إلى مواقع جديدة أمرا ضروريا للعمليات العسكرية أو لمشاريع التنمية، ينبغي إجراء مشاورات ملائمة مع أهل القرى وينبغي دفع تعويض ملائم للذين قد يقرَّر أن ترحيلهم ضروري لأسباب تتعلق بالصالح العام؛

(س) ينبغي إعلام أفراد القوات العسكرية والموظفين القائمين بإنفاذ القوانين، بمن فيهم حرس السجون، بمسؤولياتهم وتدريبهم عليها بصورة شاملة بما يتمشى تماما والمعايير المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وفي القانون الإنساني. وينبغي إدراج معايير كهذه في قانون ميانمار وتشريعاتها، بما في ذلك في الدستور الجديد المقرر صياغته؛

(ع) نظرا إلى ضخامة الإساءات، ينبغي للحكومة أن تدين رسميا جميع الأفعال التي ترتكبها السلطات والتي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان. فإن أفعالا كهذه، بما في ذلك جميع أفعال التخويف أو التهديد أو الانتقام، يجب ألا تفيد من النظام الراهن المتمثل في إنكار الحكومة لها انكارا يكاد يكون تاما وفي الإعفاء من العقاب في ظل هذه الحكومة؛

(ف) تشجَّع حكومة ميانمار أيضا على مواصلة تعاونها مع أجهزة مختلفة للأمم المتحدة ومع منظمات دولية إنسانية غير حكومية مختلفة في مجال تيسير وتأمين وصول موظفيها الدوليين بحرية إلى الأشخاص العاديين في البلدات والقرى ولإقامة اتصالات وتقديم مساعدة إلى الأشخاص الذين يعانون من نقص الأغذية، والمياه النقية، والأدوية، والرعاية الطبية، والتعليم الملائم أو من عدم وجودها؛

(ص) في ضوء كل ما سبق، يوصي المقرر الخاص لجنة حقوق الإنسان بأن تطلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان النظر في تعيين فريق من الموظفين الميدانيين المعنيين بحقوق الإنسان في المواقع التي يمكن أن تيسر تدفق وتقييم المعلومات على نحو أفضل وأن تساعد على التحقق على نحو مستقل من التقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. فإن تنفيذ هذه الآلية التي ينبغي للجنة حقوق الإنسان أن تطلب لها الموارد الإضافية اللازمة، من شأنه أن يساعد المقرر الخاص على أن يقيّم على نحو أفضل حالة حقوق الإنسان المستمرة في ميانمار وأن يسهم في إبداء انتقادات وتعليقات بناءة.

المرفق الأول

مقتطف من قانون السجون لعام ١٨٩٤
(المادة ٤٠، ٧٨٤)

"الوقت المخصص للمقابلة"

(١) يحدد المدير الأيام والساعات التي يسمح فيها بإجراء جميع المقابلات؛ ولا يجوز السماح بإجراء مقابلات في أي وقت آخر، إلا بإذن خاص من المدير. ويلصق إشعار بالساعات التي يجوز فيها إجراء مقابلات مع السجناء خارج جدران السجن.

مكان المقابلة

(٢) تجرى كل مقابلة في جزء خاص من السجن يعين لهذا الغرض، وإن أمكن، عند الباب الرئيسي أو بالقرب منه. على أن تجرى المقابلات مع السجينات، إن أمكن ذلك عمليا، في الحرم المخصص لهن. وعلى أنه يجوز أيضا للمدير، إذا كان السجين مصابا بمرض خطير، أن يسمح بأن تجرى المقابلة في المستشفى، وتجرى عادة مقابلة السجين المحكوم عليه في زنزانته. وعلى أنه يجوز أيضا للمدير، لأسباب خاصة تسجل كتابة، أن يسمح بأن تجرى المقابلة في أي جزء من السجن.

إجراء المقابلة بحضور أحد موظفي السجن

(٣) تجرى كل مقابلة مع سجين مدان بحضور موظف من موظفي السجن يكون مسؤولا عن عدم حدوث أية مخالفات ويكون موجودا في مكان يسمح له برؤية وسماع ما يحدث وبمنع انتقال أي مادة بين الأطراف. ولا يجوز السماح بإثارة المسائل السياسية أثناء المقابلة.

إنهاء المقابلة

(٤) يجوز إنهاء أية مقابلة في أي وقت إذا ما رأى الموظف الحاضر أن هناك سببا كافيا لذلك. وفي كل حالة كهذه، يجب أن يبلغ سبب إنهاء المقابلة فوراً ليصدر الموظف الأقدم الموجود في السجن أوامر بشأنه.

مدة المقابلة

(٥) لا يجوز أن يتعدى عادة الوقت المخصص للمقابلة ٢٠ دقيقة، ومع ذلك، يجوز لمدير السجن أن يمدده بناء على سلطته التقديرية.

التفتيش قبل المقابلة وبعدها

(٦) يفتش بدقة كل سجين مدان، وكل سجين غير مدان بارتكاب جريمة جنائية، قبل المقابلة وبعدها".

المرفق الثاني

التوجيه رقم ١٢٥ الذي يحظر الاسهام بالعمل بدون أجر في مشاريع التنمية الوطنية

ترجمة غير رسمية

سري

اتحاد ميانمار
مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام
مكتب الرئيس

الرقم: 125/Na Wa Ta (00)/Nyaka - 2
مؤرخ في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥

موجه إلى،

مجلسي الدولة/المقاطعة لإعادة القانون والنظام

الموضوع: حظر الاسهام بالعمل بدون أجر في مشاريع التنمية الوطنية

١- عـُلم أن الممارسة الجارية عند الحصول على عمل من السكان المحليين لتنفيذ مشاريع التنمية الوطنية، مثل بناء الطرق والجسور والسكك الحديدية وبناء السدود والحواجز، هي وجوب الاسهام بالعمل بدون تعويض.

٢- والواقع أن هذه المشاريع قد نفذت من أجل زيادة رفاه السكان المحليين. وعليه، عند الحصول على العمل اللازم من السكان المحليين يجب أن يـُدفع لهم نصيبهم المستحق.

٣- والتسبب بشقاء الناس في المناطق الريفية ومعاناتهم نتيجة لما يسمى بالعمل الإلزامي وغير المأجور إنما هو أمر لا مبرر له إطلاقا. فمعاناة الناس يمكن أن تؤدي بدورها إلى إساءة تقدير الحكومة والقوات المسلحة (تاتماداو) وإساءة فهمها وتكوين رأي خاطئ عنها.

٤- ولذلك تصدر بهذا التوجيه تعليمات بأن تقوم السلطات المعنية على مختلف المستويات بإجراء رقابة ملائمة لتجنب الأحداث غير المستحسنة.

التوقيع:
المقدم فاي نيين
(بالنيابة عن الأمين)

نسخة إلى:
وزارة الزراعة
وزارة السكك الحديدية
وزارة التعمير

المرفق الثالث

التوجيه رقم ٨٢ لوقف الحصول على عمل بدون تعويض من السكان المحليين في مشاريع الري

عاجل
ترجمة غير رسمية

سري

اتحاد ميانمار
مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام
مكتب الرئيس

الرقم: 82/NaWaTa (O0)/Ta Wa
مؤرخ في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥

موجه إلى:

الوزير
وزارة الزراعة

الرئيس
مجلس مقاطعة يانغون لإعادة القانون والنظام

القائد
رقم (١١) مقر فرقة المشاة الخفيفة

الموضوع: وقف الحصول على عمل بدون تعويض من السكان المحليين في مشاريع الري

١- عُلم أن بعض السكان المحليين يشعرون ببالغ القلق إزاء تكليف كل أسرة بمهمة حفر عدد معين من الحفر لبناء القنوات والخنادق في عملية البناء الشاملة للسدود في مقاطعة يانغون.

٢- وتصدر بهذا التوجيه تعليمات باستئجار عمال يتلقون أجراً لتنفيذ هذه المشاريع وبوقف ممارسة الحصول على عمل من السكان المحليين بدون تعويض نقدي.

٣- وعلى وزارة الزراعة، عند قيامها بذلك، أن تتحمل التكاليف الناتجة.

التوقيع:
المقدم فاي نيين
(بالنيابة عن الأمين)